



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر التحليل المالي على اتخاذ القرار في منح القروض المصرفية
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري - ميلة-

إعداد الطلبة	الأستاذ المشرف
1 قصير اسلام	هولي رشيد
2 بوغرزة وسيم	

لجنة المناقشة:

الصفة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	الأستاذ : توازيت خالد
مشرفا ومقررا	الاستاذ : هولي رشيد
ممتحنا	الأستاذ : خلوفي سفيان

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد و بيان دور التحليل المالي من خلال كل القوائم المالية في تفسير القروض في البنوك التجارية برفعة عامة وبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة -ميلة- برفعة خاصة، مما يساعد على معرفة نقاط ضعف المؤسسة طالبة القرض لتجنبها و نقاط القوة لتعزيزها. .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، القروض البنكية، البنوك التجارية، بنك القرض الجزائري.

Summary

The aim of this study is to identify the role of financial analysis in managing loans in commercial banks in general, and in the Algerian Batna Bank specifically, through the analysis of financial statements. This analysis helps identify weaknesses in the borrowing institution to avoid them, and strengths to reinforce them.

Keywords: Financial analysis, financial statements, bank loans, commercial banks, Algerian Batna Bank.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمة العلم، ووفقنا لإنجاز هذا العمل وتمامه.

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحت ارم الفائق إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل، كما

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف هولي رشيد الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل والذي لم

يخل علينا بنصائحه وتوجيهاته طيلة إجراء هذه الدراسة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والاحترام إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد

في انجاز هذا العمل ولو بشطر كلمة.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسمله
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الانجليزية
	الشكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الاشكال
	فهرس الملاحق
أ-ح	مقدمة
أ	اشكالية البحث
أ	فرضيات الدراسة
ب	دوافع اختيار البحث
ت	أهداف البحث
ت	المنهج المستخدم
ث	الدراسات السابقة
ح	هيكل البحث
	الفصل الاول: الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
3	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
4	المطلب الثاني: أنواع وأهداف التحليل المالي
7	المطلب الثالث: أهمية وخطوات التحليل المالي
9	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية
9	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية
14	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج
18	المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية
20	خلاصة الفصل الاول
	الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض
22	تمهيد
23	المبحث الاول: اتخاذ قرار منح القروض البنكية
23	المطلب الاول: ماهية اتخاذ القرارات
26	المطلب الثاني : ماهية القروض البنكية
31	المطلب الثالث: معايير منح القروض البنكية
33	المبحث الثاني: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض

33	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
35	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
41	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة-
43	تمهيد
44	المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة ميلة-
44	المطلب الأول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري وتطوره
47	المطلب الثاني: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري - ميلة-
49	المطلب الثالث: مهام القرض الشعبي الجزائري
51	المبحث الثاني: سياسة واجراءات منح القروض في بنك cpa
51	المطلب الأول : لمحة عامة عن طلب القرض.
52	المطلب الثاني: دراسة ملف طلب القرض.
55	المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة والمشاريع الممولة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري.
59	المبحث الثالث: دراسة قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة -
59	المطلب الأول: تقديم ملف طلب القرض
60	المطلب الثاني: الشروط الواجب توفرها في المقترض والوثائق اللازمة
62	المبحث الرابع: التحليل المالي وتقييم المشروع المقدم
62	المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
66	المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام المردودية
68	المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
74	المطلب الرابع: التقييم باستخدام معايير الربحية
78	خلاصة الفصل الثالث
80	خاتمة
83	قائمة المراجع
87	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	الصفحة
1	الميزانية المالية المختصرة
2	نموذج للميزانية (جهة الأصول) ميزانية السنة المالية المقفلة
3	نموذج للميزانية (جهة الخصوم) ميزانية المالية المقفلة
4	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة
5	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة
6	خصائص قرض لشراء سيارة جديدة في القرض الشعبي الجزائري
7	خصائص القرض الموجه لشراء مسكن جديد في القرض الشعبي الجزائري
8	خصائص القرض الموجه لبناء مسكن خاص في القرض الشعبي الجزائري
9	النقاط الرئيسية لمنح قروض الاستثمار في القرض الشعبي الجزائري
10	الهيكل التمويلي لمشروع بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة ميلة-
11	تطور مؤشر رأس المال العامل من أعلى الميزانية خلال الفترة 2019-2023
12	تطور مؤشر رأس المال العامل من أسفل الميزانية خلال الفترة 2019-2023
13	تطور مؤشر رأس المال الصافي خلال الفترة 2019-2023
14	تطور مؤشر رأس المال الخاص خلال الفترة 2019-2023
15	تطور مؤشر رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترة 2019-2023
16	تطور مؤشر رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة 2019-2023
17	تطور مؤشر احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2019-2023
18	تطور مؤشر الخزينة خلال الفترة 2019-2023
19	تطور مؤشر المردودية التجارية خلال الفترة 2019-2023
20	تطور مؤشر المردودية الاقتصادية خلال الفترة 2019-2023
21	تطور مؤشر المردودية المالية خلال الفترة 2019-2023
22	تطور مؤشر السيولة العامة خلال الفترة 2019-2023
23	تطور مؤشر السيولة السريعة خلال الفترة 2019-2023
24	تطور مؤشر نسبة السيولة النقدية خلال الفترة 2019-2023
25	تطور مؤشر مهلة دوران إجمالي الأصول خلال الفترة 2019-2023
26	تطور مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة خلال الفترة 2019-2023
27	تطور مؤشر نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2019-2023
28	تطور مؤشر نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2019-2023
29	تطور مؤشر نسبة التمويل الخارجي خلال الفترة 2019-2023
30	تطور نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام خلال الفترة 2019-2023

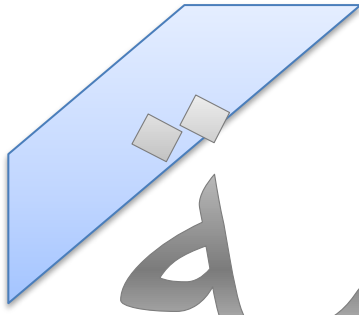
73	تطور مؤشر نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم خلال الفترة (2019-2023)	31
74	تطور مؤشر نسبة تغطية المصاريف المالية خلال الفترة 2023-2019	32
75	التدفقات النقدية السنوية خلال الفترة 2023-2019	33
76	إجمالي مؤشرات التوازن المالي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة XX	34

فهرس الأشكال

الصفحة	رقم الشكل
46	1 الهيكل التنظيمي لقرض الشعبي الجزائري
48	2 الهيكل التنظيمي للوكالة
63	3 منحى بياني لمعطيات الجدول رقم (12)
68	4 منحى بياني لمعطيات الجدول رقم (18)
76	5 منحى بياني لمعطيات الجدول رقم (33)

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	طلب الإستفادة من القرض	88
3-2	الوثائق اللازمة لملف القرض	90-89
4	الهيكل التمويلي لمشروع بنك القرض الشعبي الجزائري	91
5	الميزانية جانب الاصول - للسنوات المالية 2023-2019	92
6	الميزانية جانب الخصوم - للسنوات المالية 2023-2019	93
7	جدول حسابات النتائج . حسب الطبيعة للسنوات المالية 2023-2019	94



مقدمه

يشكل الاقتصاد الركيزة الأساسية للحياة في أي دولة، حيث يسعى إلى الارتقاء والابتكار، وله تأثير ملموس في مكافحة الشح والبحث عن آليات تنظيمية جديدة للنشاط الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى نشوء مؤسسات متنوعة، ومن ضمنها البنوك، التي تُعد من أبرز المؤسسات المالية الفاعلة في الاقتصاد. تقوم البنوك بدور الوسيط المالي بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال منح القروض بالاعتماد على أداة حيوية وهي التحليل المالي، بالإضافة إلى قبول الودائع، مما يسهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الموضوعية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

و أصبح التحليل المالي عنصراً حيوياً للتخطيط المالي الفعال، حيث يتوجب على المدير المالي فهم الوضع المالي الراهن قبل تشكيل الاستراتيجيات المستقبلية. بالنظر إلى التقدم الاقتصادي، لم تعد البيانات الختامية للقوائم المالية كافية لتقديم صورة شاملة عن أداء المؤسسة دون الاستعانة بأدوات التحليل المالي. وبما أن الأرقام المعروضة في هذه القوائم لا تكفي لتوضيح الحالة المالية للمؤسسات، يجب إخضاع هذه البيانات لعمليات التقييم والمراجعة والتحليل لتحديد مواطن القوة والضعف ولتقييم الأداء من حيث النجاح أو الإخفاق.

فأهمية التحليل المالي تزداد يوماً بعد يوم في عالمنا المعاصر، مما جعل إدارة مختلف الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات المالية والتي يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية مما لا شك فيه أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هم بالأساس الحاجة إليها.

❖ الإشكالية الرئيسية :

نظرا لأهمية التحليل المالي للبنوك التجارية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات طالبة القروض باختلاف أنواعها، قمنا بدراسة الموضوع المتمثل في دور التحليل المالي في تسير القروض لدى البنوك التجارية و من أجل ذلك طرحنا الإشكالية التالية:

كيف يساهم التحليل المالي في تسهيل منح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - ؟

للإجابة على هذه الإشكالية وبصورة واضحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- في ما تتمثل أهمية التحميل المالي في البنوك التجارية؟
- هل يعتبر التحميل المالي أداة كافية في تسير طلبات منح القروض من طرف البنوك التجارية ؟
- ما هي الأدوات التي نستطيع التحكم من خلالها في تحليل الوضع المالي لمؤسسة على أساس منح قرض؟

فرضيات الدراسة

انطلاقاً من التساؤل الرئيسي للأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تتمثل أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية تتمثل في تقديم معلومات دقيقة عن الوضع المالي للعملاء.
- الفرضية الثانية : التحليل المالي ليس الأداة الوحيدة في تسيير طلبات القروض بل يجب استخدام أدوات أخرى أيضاً.
- الفرضية الثالثة : الأدوات التي يمكن استخدامها لتحليل الوضع المالي لمؤسسة عند منح قرض تشمل تحليل القوائم المالية وتقييم السيولة والربحية والعوامل الاقتصادية..

❖ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقى اهتمام كبيراً في ميدان التسيير والإدارة المالية في البنوك التجارية.
- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للبنوك التجارية.
- التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ قرارات تسيير القروض في البنوك التجارية.

❖ أهداف الدراسة

نسعى من خلال انجاز هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في ما يلي:

- تسليط الضوء على التحليل المالي ومختلف أدواته، كون التحليل المالي أداة هامة تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض.
- معرفة طريقة منح القروض في البنوك التجارية والإجراءات المتبعة لدراسة طلب القرض.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة؛ معرفة أهمية ودور البنوك التجارية في تفعيل النشاط الاقتصادي.
- التعرف على مختلف المعايير التي يتبعها بنك القرض الشعبي الجزائري من أجل اتخاذ قرار منح القرض.

❖ المنهج المتبع والأدوات المستعملة

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في كل من الفصل الأول، الثاني والثالث، هذا المنهج قائم على جمع المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة وذلك باستخدام بعض الكتب والأطروحات والمجلات التي تناولت الموضوع.

❖ أسباب اختيار الموضوع

وتتمحور أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في ما يلي:

✓ الأسباب الذاتية

- يندرج ضمن التخصص.
- الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع التي لها علاقة بمجال تخصصنا.
- رغبتنا وميولنا في دراسة هذا الموضوع لمعرفة الأهمية العلمية وتنمية المعرفة الشخصية.

✓ 2- الأسباب الموضوعية

- الأهمية التي يكتسبها التحليل المالي على مستوى البنوك التجارية بصورة تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية لطالبي القروض وهو ما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة.

❖ الدراسات السابقة

من أجل إثراء بحثنا بالمعلومات الكافية، اعتمدنا على الدراسات التابعة لموضوع الدراسة منها: دراسة خوبيزي مريم (2017-2018) بعنوان إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د، فرع مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، وتمثلت إشكالية هذه الأطروحة في "كيف يتم ضبط وإدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية الدولية للجنة بازل ؟ وما مدى التزام البنوك التجارية لهذه المعايير ؟"، وتطرقت هذه الدراسة إلى المخاطر الائتمانية وتلك المتعلقة بالسيولة بغرض التعرف على أهم التعديلات التي مست نظم ومناهج إدارة هذا النوع من المخاطر وفقا لما جاءت به مضامين اتفاقيات بازل الأولى، الثانية والثالثة، وتمت هذه الدراسة على مستوى بنك الجزائر، ومن أهم النتائج المتوصل إليها نجد أن هذه الإصلاحات الجوهرية الصادرة في سنة 2014 جاءت في مضمونها بغرض إدخال متطلبات إضافية لرأس المال وتحقيق نسب ملاءة تتوافق مع متطلبات اتفاق بازل الثالث.

- دراسة بن عمر خالد (2010-2011) بعنوان "دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع تسيير المنظمات، جامعة بومرداس،

وتم طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن استخدام النماذج الحديثة لدى البنوك التجارية في قياسها لمخاطر الائتمان للمؤسسات التي تطلب منها التمويل؟ وما هو واقعها لدى البنوك التجارية الجزائرية؟"، وهدفت هذه الدراسة إلى ابتكار الأساليب الحديثة لقياس مخاطر الائتمان، حيث كانت بدايتها مع أسلوب التحليل التمييزي الذي يعمل لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات سليمة أو عاجزة وفق خصائص معينة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها وضع النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان البنكي للمؤسسات إلى جانب التحليل المالي المعتمد في البنوك التجارية الجزائرية كعنصر مكمل له لتعزيز نتائجه والتأكد منها.

• دراسة باديس بوغرة (2009-2010) بعنوان "تقييم فعالية الربحية التجارية باستخدام معيار صافي القيمة الحالية"، مذكرة ماجستير، جامعة العربي التبسي، تبسة، وتمثلت إشكالية هذا البحث في "ما مدى فعالية معيار صافي القيمة الحالية في ترشيد القرارات الاستثمارية؟ وهل يمكن اعتباره بديلا لمعايير التدفق النقدي المخصوم؟"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الربحية التجارية لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إعادة تقييمها ماليا لإثبات فعالية ربحيتها التجارية في تحقيق أهداف الملاك المبنية على تعظيم ثراوتهم وأيضا لإثبات فعالية استخدام معيار صافي القيمة الحالية مقارنة بمعايير التقييم الأخرى، من أهم النتائج المتوصل إليها نجد أن نجاح أي مشروع أو فشله يتوقف على جودة التحليل التسويقي والماليين كما يتوقف على درجة جودة المعيار المعتمد في اتخاذ القرار .

❖ الفجوة البحثية:

من خلال اطلاعنا لعدد من الدراسات الجامعية، وجدنا بعض الدراسات تناول بعض جوانب الموضوع، ولم تتطرق إلى موضوعنا بشكله ، ولكن في بحثنا هذا تم التركيز على معرفة درجة الاستفادة من أدوات التحليل الدالي المستخدمة في عملية اتخاذ قرار منح قرض استغلال وقرض استثمار، خاصة وأن أهمية التحليل المالي تزداد في الوق الراهن وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض.

❖ حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود موضوعية مكانية وزمانية:

- الحدود المكانية : دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميله -
- البعد الزمني: تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

❖ صعوبات الدراسة:

من خلال قيامنا بالدراسة المتعلقة بموضوع دور التحليل المالي في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية واجهنا الصعوبات التالية :

- عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والبنك.
- قلة المعلومات والوثائق المقدمة من البنك في الجانب التطبيقي.

❖ هيكل الدراسة:

من أجل تغطية جميع جوانب متغيرات الدراسة قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

بالنسبة للفصل الأول : اشتمل على الجانب النظري إذ تناولنا فيه مدخل عام للتحليل المالي مقسم إلى مبحثين، في المبحث الأول يتضمن ماهية التحليل المالي أما المبحث الثاني فتناولنا مختلف القوائم المالية، في حين الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض والذي يتضمن مبحثين وقد تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية اتخاذ قرار منح القروض البنكية ، أما المبحث الثاني فقد تناولنا كيفية مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض .

أما بالنسبة للفصل الثالث فتضمن الجانب التطبيقي وجاء تحت عنوان دراسة حالة منح قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميله ، وقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري، أما في المبحث الثاني فتناولنا سياسة وإجراءات منح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميله ، في حين تضمن المبحث الثالث دراسة قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري.

الفصل الاول : الإطار
المفاهيمي حول التحليل
المالي

تمهيد

التحليل المالي هو عملية حيوية في مجال التسيير المالي، حيث يتم استخدامه لتقييم وتحليل الوضع المالي للمؤسسة بغرض فهم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. يعتمد هذا التحليل على الاطلاع على البيانات المالية للمؤسسة، مثل القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى، لفهم كيفية إدارة الموارد المالية وتحقيق الأهداف المالية المحددة.

يعتبر أيضا أداة قيمة لاتخاذ القرارات المالية الصائبة وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، سواء كانت تتعامل مع متخذي القرارات الداخليين مثل الإدارة والمساهمين، أو مع الأطراف الخارجية مثل المستثمرين والمقرضين. من خلال فهم الوضع المالي الحالي والمتوقع للمؤسسة، يمكن اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية المحددة.

وسيتم من خلال هذا الفصل التعرف على التحليل المالي ، وينقسم لمبحثين:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

المبحث الاول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحميل المالي خطوة ضرورية لمخطيط المالي السميع، و التحليل المالي لا يخرج في جوهره عن دراسة تفصيلية للبيانات المالية مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف، و قد تحتاج العديد من الجهات للتحميل المالي لاستخدامه في اتخاذ قرار معين.

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي financial Analysis خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.¹

- ويعرف أيضاً بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.²

- و أيضاً التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة عن المؤسسة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.³

- ويعرف أيضاً بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية خلال نشاط المنشأة الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقويم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرارات.⁴

¹- د.محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 110.

² - محمد مطر: التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والطباعة، ط1، عمان، الأردن، سنة 2000، ص6.

³ - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص13.

⁴ - د.مهدي جعفر حسن حبيب ، اساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي المؤسسات العامة السودانية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 2، ص56.

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي

- تعريف كونسو : " يُعرف التحليل المالي بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضع المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة.⁵

ومنه التحليل المالي هو عملية استكشاف المؤشرات الكمية والنوعية التي تظهر في البيانات المالية للمنشأة، مثل الميزانية العمومية وقائمة الدخل، بهدف فهم وتقييم الأداء المالي والاقتصادي للمنظمة. يُستخدم التحليل المالي كأداة للكشف عن نقاط القوة والضعف في المركز المالي وفي السياسات المالية المختلفة، ويُمكن من خلاله اتخاذ القرارات المالية السليمة ووضع الخطط المستقبلية. كما يُعتبر وسيلة للاتصال والتفاعل بين المؤسسة وبينتها المالية، الصناعية والتجارية، ويُمكن من خلاله وضع تشخيص للوضع المالية واتخاذ القرارات اللازمة.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف التحليل المالي

أولاً: أنواع التحليل المالي

ان تعدد الاطراف المستفيدة المستعملة للتحليل المالي وتعد الاغراض التي يسعى الى تحقيقها ادى الى التمييز بين عدة انواع وفق عدة أسس ومع ذلك فان تلك الأنواع يمكن أن تكمل بعضها وليس بالضرورة انها منفصلة عن بعضها البعض، كذلك لا بد على المحلل المالي اتباع خطوات ومراحل في اطار منهجية واضحة من اجل الوصول الى الاهداف المسطرة مع تطبيق معايير الشفافية وتوفير المعلومات وملائمتها قبل اعداد التقرير النهائي لعملية التحليل.⁶

1- على أساس طبيعة المقارنة:

يمكن التمييز بين نوعين من التحليل المالي وفقاً لهذا الأساس كما يلي:⁷

1-1 تحليل مالي رأسي (عمودي): هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية لنفس الفترة كمقارنة صافي الربح السنة ما مع مبيعات نفس السنة ، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.

1-2 تحليل مالي أفقي: ويتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين من الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين.

مثال: صافي الربح عام 2015 كان 30000 وصافي الربح عام 2016 كان 35000، هنا تتم المقارنة بين أرقام نفس العنصر ولكن في عامين متتالين ويعرف أيضاً بتحليل الاتجاهات.

ويساعد هذا التحليل على مايلي :

⁵ -Pierre Conzo la gestion financière de l'entreprise, 5ème édition, Paris, 1979, p:135.

⁶ - خلدون ابراهيم شريعات الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر عمان الأردن، 2001، الطبعة 1، ص 93

⁷ - ايمان بوشلاغم، فاطمة شوافة، دور التحليل المالي في الرقابة على الأداء المالي وكشف الانحرافات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015، ص 66

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي

- ✓ معرفة الشراء النسب الخاصة بعنصر معين في مركز أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية.
- ✓ تقييم أداء الإدارة من خلال الاتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- ✓ محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المنشأة.
- ✓ الحكم على مدى مناسبة سياسة الإدارة ومدى نجاحها.

2- الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:⁸

2-1- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص داخل المؤسسة نفسها وعلى بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2-2- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك والبنوك المركزية، والغرف الصناعية ... الخ

3- حسب الهدف من التحليل:⁹

- ✓ تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- ✓ تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- ✓ التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة. التحليل المالي لتقويم الأداء.

4- من حيث فترة التحليل

يقسم التحليل المالي من حيث فترة التحليل إلى تحليل مالي قصير وتحليل مالي طويل:¹⁰

4-1- التحليل المالي القصير

يعتمد التحليل المالي على تحليل السيولة والتدفقات النقدية ودراسة التداول والربحية، ومعرفة رأس المال العامل واحتياجاته. ويمكن القيام بالتحليل لغايات الإقراض في الأجل القصير من خلال دراسة وتحليل:

- ✓ المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في تحليل السيولة
- ✓ مفهوم صافي رأس المال العامل
- ✓ نسب التداول واستخداماتها ومحدداتها
- ✓ نسب السيولة السريعة وأهميتها
- ✓ العلاقة بين هيكل الأصول المتداولة ومركز السيولة
- ✓ معدل دوران الذمم المدينة ومتوسط فترة التحصيل
- ✓ معدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين

8 - مليكة زغيب، ميلود بوشنقى، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 16

9 - وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 31

10 - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث: طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 38-39

4-1- التحليل المالي الطويل

يركز التحليل المالي هنا على الهيكل المالي وتحليل الأصول الثابتة والربحية في المدى الطويل وتوزيع الأرباح وتأثير ذلك في البورصة، ومدى الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل، ويمكن القيام بالتحليل لأغراض الإقراض في الأجل الطويل من خلال دراسة وتحليل :

- ✓ العوامل التي تهم المفترض في الأجل الطويل.
- ✓ طبيعة الهيكل المالي للمفترض وأثره على قرار الإقراض.
- ✓ النسب المالية في تقييم قدرة المفترض على السداد في الأجل الطويل.
- ✓ نسب المديونية وتفسيراتها .
- ✓ نسب الملكية وتغيراتها.

ثانياً: أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يُستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد. وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:¹¹

- أ - تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- ب - تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- ج - تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
- د - الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- هـ - تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- و - التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة.
- ز - يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- ح - تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل بها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقييم والتحليل.

¹¹ - د. عدنان تايه النعيمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 11-12

المطلب الثالث: أهمية خطوات التحليل المالي

أولاً: أهمية التحليل المالي

تعد أهمية التحليل المالي من كونه أداء رئيسية لتوفير البيانات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات والرقابة وإنتاجها السياسات التي من شأنها الحفاظ على المركز المالي للمنشأة وتتمثل فيما يلي:¹²

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمنشآت المختلفة بغض النظر عن طبيعة عملها لتزويد متخذي القرار والبيانات والمعلومات تساعد في اتخاذ قراراتهم المستقبلية وتقويم أداء منشأتهم ووضع الخطط واتخاذ السياسات الملائمة التي تعمل على تقدم ونمو المنشأة وحمايتها من المخاطر.

- التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المثيرة فيما يخص قطارات الاندماج والتحديث والتجديد.¹³

- المساعدة على التخطيط المالي الجيد.

- المساعدة على الرقابة وتقييم الأداء لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

- تقييم الوضعية المالية والنقدية للمؤسسة.

- التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة للفشل المالي، وما يجب اتخاذه من إجراءات لتفاديه.

- تحديد العوامل ذات التأثير على السعر السوقي لأسهم المؤسسة باعتباره مؤشراً لقيمة المؤسسة وتعظيم ثروة الملاك والهدف المحوري الذي تسيّر الإدارة المالية على تحقيقه.¹⁴

ثانياً: خطوات التحليل المالي:

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:¹⁵

1 - الحصول على خطاب التكلفة: يعتبر الحصول على خطاب التكلفة مرحلة هامة فبموجبها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته.

2- تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري أن يحدد المحلل المالي العرض أو الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، وهذا ما يتعلق بقرار الإدارة حول ماهية العمل الذي تريده، فهل تريد تقييم الأداء النهائي أم تريد إجراء تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماتها الجارية، كما يحدث غالباً في البنوك، على سبيل المثال عندما تريد منح قرض لإحدى الشركات.

3- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى آخر تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

12 - ابو القاسم محمد، الادارة المالية والتحليل المالي ، دار المستقبل للنشر، عمان ، 2000، ص 225

13 - وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 28

14 - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقيم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، من م: 20-22

15 - وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، مرجع سابق الذكر، ص 39

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي

4-اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية، وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل، وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

5- إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

6-التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

7- صياغة التقرير : التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساس للإبلاغ المالي عن الشركة، إذ تقيس المعلومات التي تتضمنها نتائج النشاط والمركز المالي للشركة، ومن خلالها يتم التعرف على التغيرات التي تحصل في حقوق الملكية، وتعد القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها في عملية اتخاذ القرارات، وهي في النهاية ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها في أصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها.

لذا فإن الفهم الضروري للقوائم المالية يقتضي النظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقة المتبادلة بين هذه القوائم، فقائمة الدخل تعد ضرورية لإعداد قائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية. وتعتبر القوائم المالية الناتج النهائي للمحاسبة المالية، ويخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية تحدد البيانات المالية التي يجب ان تشملها هذه القوائم وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وتعديلها وعرضها.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية

تعتبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها

هذه العناصر أي: مبدأ السيولة - الاستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية: ¹⁶

- ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

- ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين تعتمد معيار السنة الواحدة.

إلا أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة استحقاق فحسب معيار السيولة نجد أن بعض الاستثمارات سهلة البيع أي أكثر قابلية للتحويل إلى سيولة، بالمقابل نجد أن بعض عناصر المخزون أقل قابلية للتحويل إلى سيولة وحسب مبدأ الاستحقاق قد نجد أن الاعتمادات البنكية الجارية أكثر استقراراً من العناصر الأخرى.

أولاً- عناصر الميزانية المالية :

وتتمثل عناصر الميزانية المالية في الاتي ¹⁷:

في الأصول:

- التثبيات المعنوية.

¹⁶ - إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي - Gestion financière - طبعة ثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 86.

¹⁷ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص 86.

- التثبيات العينية.

- الاهتلاكات.

- المساهمات.

- الأصول المالية.

- المخزونات.

- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).

- الزبائن، والمدنيين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً).

- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر في حالة (شركات والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى).

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.

- الموردون والدائنون الآخرون.

- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).

- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقاً).

- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

ثانياً- الميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية¹⁸.

¹⁸- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي Gestion financière، طبعة ثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص86

جدول رقم (01): الميزانية المالية المختصرة

الأصول الثابتة %	الأموال الدائمة %
الأصول المتداولة %	ديون قصيرة الأجل %

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية . العدد 19 ص 28

جدول رقم (02) نموذج للميزانية (جهة الأصول) ميزانية السنة المالية المقفلة

الأصول	N إجمالي	N اهتلاك / رصيد
أصول غير جارية		
فارق الشراء		
التثبيات المعنوية		
التثبيات العينية		
أراضي		
مباني		
تثبيات عينية أخرى		
تثبيات ممنوح امتيازها		
التثبيات الجاري إنجازها		
التثبيات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة		
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة		
الملحقة		
السندات الأخرى المثبتة		
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية		
ضرائب مؤجلة على الأصل		

		مجموع الأصول غير الجارية
		أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأصول الأخرى الجارية الموجودات وما يماثلها توظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة
		مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية .العدد 19 ص 28

جدول رقم (3): نموذج للميزانية (جهة الخصوم) ميزانية المالية المقفلة

N	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1) رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية
	المجموع (1)
	الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقه ضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	مجموع عام الخصوم

المصدر : الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 29.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج:

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة.

أولا- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يتم ترتيب الأعباء حسب طبيعتها، كما يسمح لنا بتحديد المجاميع الوسيطة للتسيير والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹⁹

1- إنتاج السنة المالية ويشمل كل المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة الإنتاج المخزن، الإنتاج المثبت وإعانات الاستغلال.

2- استهلاك السنة المالية: تشمل كل من المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية والاستهلاكات الخارجية الأخرى.

3- القيمة المضافة للاستغلال: هي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة واستهلاك السنة المالية.

4- إجمالي خصائص فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال المطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

5- النتيجة العملياتية: وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى ومطروح منها الأعباء العملياتية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاك و المؤونات وخسارة القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسارة القيمة والمؤونات.

6- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث تحسب بالفرق بين المنتجات المالية والأعباء المالية.

7- النتيجة العادية قبل الضرائب : وهو مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية : وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

9- النتيجة غير العادية: عبارة عن الفرق بين عناصر غير عادية (منتجات) وعناصر غير عادية (أعباء).

¹⁹ -EricRumalanéde, "comptabilité générale", Bertl education Alger, 2009. p62

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي

10- صافي النتيجة السنة المالية: ويتم التوصل إليها عن طريق جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1. إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2. استهلاك السنة المالية
			3. القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4. الفائض الإجمالي من الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات استثناء عن خسائر القيمة والمؤونات
			5. النتيجة العملية
			المنتجات المالية
			الأعباء المالية

			6. النتيجة المالية
			7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
			مجموع منتجات الأنشطة العادية
			مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية- المنتجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)
			9. النتيجة غير العادية
			10. النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجموع (1)
			(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 30.

ثانيا- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يتم ترتيب الأعباء حسب وظيفتها (وظيفة الإنتاج، وظيفة التسويق...) ويمكن التوصيل إلى النتيجة الصافية من خلال المجاميع الآتية:²⁰

1- هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم أعمال الدورة والمتمثل في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة مستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

2- النتيجة العملياتية: ويتم التوصيل إليها بإضافة المنتجات العملياتية الأخرى إلى هامش الربح الإجمالي مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى.

3- النتيجة العادية قبل الضريبة ويتم التوصيل إليها خلال طرح مصاريف المستخدمين ومخصصات الاستهلاك والأعباء المالية من النتيجة العملياتية مع إضافة المنتجات المالية.

²⁰ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 31

الفصل الاول : الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي

4- النتيجة الصافية للسنة المالية ويمكن حسابها انطلاقا من النتيجة الصافية للأنشطة العادية وذلك بإضافة المنتوجات غير العادية وطرح الأعباء غير العادية.

جدول رقم (05): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتوجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)

			منها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)
			(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 31.

المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات النقدية

وهي قائمة توضح أثر النشاطات التمويلية، والاستثمارية، والتشغيلية، على التدفقات النقدية في الشركة خلال فترة زمنية معينة.²¹

أولاً- النشاطات التشغيلية: وتتضمن صافي الدخل الاهتلاك، وبنود الأصول المتداولة ما عدا النقد، وبنود الالتزامات الجارية ما عدا القروض قصيرة الأجل.

ثانياً- النشاطات التمويلية: وتتضمن جميع مصادر التمويل في الشركة مثل القروض طويلة وقصيرة الأجل، إصدار الأسهم والسندات، والأموال المدفوعة لتوزيع عوائد للمساهمين، أو إعادة شراء الأسهم والسندات المصدرة.

ثالثاً- النشاطات الاستثمارية: وتتضمن شراء أو بيع الأصول الثابتة.

• قائمة التدفقات النقدية:

• النقد في أول المدة

- النشاطات التشغيلية

- صافي الدخل

• تضيف مصادر النقد:

- الاهتلاك والإطفاء.

- زيادة ذمم دائنة.

- زيادة المستحقات المتراكمة.

- نقصان ذمم مدينة.

- نقصان المخزون.

²¹ - عهود عبد الحفيظ، علي الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 50 - 52.

• تطرح استخدام النقد:

- زيادة نمم مدينة.
- زيادة المخزون.
- نقصان ذمم دائنة
- نقصان المستحقات المترجمة.

• صافي النقد من النشاطات التشغيلية.

النشاطات الاستثمارية:

- بيع أصول ثابتة.
- شراء أصول الثابتة.

• صافي النقد من النشاطات الاستثمارية:

- النشاطات التمويلية

- زيادة أوراق دفع
- زيادة إصدار السندات؛
- زيادة إصدار الأسهم؛
- نقص أوراق دفع؛
- إعادة شراء السندات.

• صافي النقد من النشاطات التمويلية:

- النقد في نهاية المدة

وبالتالي يمكن إيجاد النقد في نهاية المدة حسب المعادلة التالية:

$$\text{النقد في نهاية المدة} = \text{النقد في بداية المدة} + \text{صافي النشاطات التشغيلية} + \text{صافي النشاطات الاستثمارية} + \text{صافي النشاطات التمويلية}.$$

ملخص الفصل

التحليل المالي هو عملية تقييم وتفسير البيانات المالية للشركة من أجل فهم أدائها ووضعها المالي. يشمل ذلك مراجعة المعلومات المالية مثل الميزانية المالية وجدول النتائج والتدفقات النقدية. يمكن تقسيم التحليل المالي إلى عدة أنواع تختلف وفقاً لأهدافها، مثل التحليل العمودي والأفقي والتحليل التنبؤي والتحليل المالي النسبي.

للقيام بالتحليل المالي، يتطلب المستثمر الوصول إلى مصادر معلومات موثوقة مثل القوائم المالية. تشمل القوائم المالية الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية. يجب اتباع خطوات محددة في التحليل المالي، بما في ذلك تقدير القيمة المالية للشركة، وتقييم استقرارها المالي، وتحليل أدائها التاريخي، وتوقعاتها المستقبلية.

من خلال التحليل المالي، يمكن للمستثمرين فهم أداء الشركة واتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة. تحليل البيانات المالية يعتبر أداة قوية لتقييم الأداء المالي للشركة وتحديد الاتجاهات والمخاطر المحتملة.

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

تمهيد

التحليل المالي يشكل عملية أساسية في التسيير المالي للمؤسسات، حيث يسهم بشكل كبير في توجيه القرارات المالية الحكيمة وتحقيق أهدافها بكفاءة. يعتمد متخذو القرار في المؤسسات على التحليل المالي لتقدير الوضعية المالية للمؤسسة وتوجيهها نحو الاتجاه الأمثل.

من خلال التحليل المالي، يتمكن المتخذون للقرارات من فهم الأداء المالي الحالي والمتوقع للمؤسسة وتحديد النقاط القوية والضعف والفرص والتحديات التي تواجهها. هذا يساعدهم في اتخاذ القرارات الصائبة بشأن استخدام الموارد المالية وتوجيه الاستثمارات بطريقة تتناسب مع أهداف المؤسسة.

تحمل عملية اتخاذ القرارات المالية تبعات كبيرة على المؤسسة وأطرافها المعنية، مثل المقرضين والعاملين والمساهمين. ومن هنا تكمن أهمية التحليل المالي في ربط العلاقة بين متخذ القرار المالي وهذه الأطراف، حيث يمكن للتحليل المالي أن يوفر لهم رؤية شاملة عن وضع المؤسسة المالي والتوقعات المستقبلية، مما يسهم في بناء ثقة أكبر وتعزيز التواصل بين الأطراف المختلفة.

فيما يتعلق بمنح القروض البنكية، يعتمد البنك على التحليل المالي كأحد الأدوات الرئيسية لاتخاذ قرار منح القرض. يقوم المحلل المالي في البنك بتقييم وضعية المؤسسة المالية المقترحة للحصول على القرض، وذلك من خلال دراسة القوائم المالية وتحليل مؤشرات الأداء المالي، مثل نسب الربحية والسيولة والديون. يهدف ذلك إلى تقديم تقدير دقيق لقدرة المؤسسة على سداد القرض والتعامل مع التزاماتها المالية بشكل فعال.

وسيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى التحليل المالي كأساس لاتخاذ قرار منح القروض لدى البنوك التجارية وتم تقسيمه إلى:

المبحث الأول: اتخاذ قرار منح القروض البنكية

المبحث الثاني: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض

المبحث الاول: اتخاذ قرار منح القروض البنكية

إن اتخاذ القرارات الصحيحة عملية جوهرية في الإدارة، وتقع هذه المسؤولية على عاتق القادة الإداريين في كل المستويات التنظيمية، فالقرارات تمثل نظام العملية الإدارية وجوهرها، إذ يتوقف عليها مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف المنشودة.

المطلب الاول: ماهية اتخاذ القرارات

أولاً: تعريف اتخاذ القرار

يتخذ الفرد في حياته اليومية عدداً من القرارات، سواء في ذلك الطالب حين يختار الشعبة التي يريد أن يتخصص فيها، وسائق السيارة عندما يحدد وجهته ويختار الطريق التي توصل إليها، فهناك العديد غير هؤلاء يفاضلون ويختارون ويتخذون قرارات عديدة.

فإذا وسعنا نطاق الدراسة وتركنا الأفراد وأخذنا المؤسسات باختلاف أنواعها، فإن عملية اتخاذ القرار تصبح أكثر أهمية، ذلك لأن القرار لا يتعلق بشخص واحد وإنما يتضمن عدة أفراد أو جماعات، ويشمل عدة جوانب بعضها فني والآخر تنظيمي ومالي وقانوني ... الخ.

فالقرارات التي يتخذها المدير تؤثر كثيراً على وضعه الوظيفي وتقدمه وتؤثر أيضاً على الجماعة التي يشرف عليها، ولها تأثيرها على عمل المؤسسة عامة.

القرار لغة: هو الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف. كما عرف القرار على أنه ... يعني اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج، أو الحل الأفضل - الأحسن - من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة.

القرار اصطلاحاً: القرار DECISION هو الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين، أو هو المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة، واختيار الحل الأمثل من بينها.¹

- ويعرف كذلك بأنه اختيار أنسب وليس أمثل البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة، كما عرف أيضاً بأنه.... ذلك التصرف الشعوري الذي يرمي إلى اختيار أو استعمال أحسن وسيلة للوصول إلى غايتها أو استخدامها لتحقيق هدف ما.²
- عرفه برنارد على أنه: عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر.³

1 - ابراهيم عبد العزيز شبحا، أصول الإدارة العامة منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1993، ص 341.

2 - حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 99.

3 - نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ط 1، ص 83.

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

- والقرار يعرف أيضا بأنه الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها .
 - ويعرفه HARRISON بأنه: مرحلة في عملية مستمرة لتقييم البدائل من أجل إنجاز هدف معين .
 - والمعنى العلمي لاتخاذ القرارات هو اختيار بديل معين من بين بدائل مختلفة للسلوك أو التصرف فاتخاذ القرار إذا هو عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لاختيار أفضل بديل يقود إلى تحقيق الهدف.
- فجميع التعاريف تؤكد على أن القرار يقوم على عملية المفاضلة، وبشكل واعي ومدرك بين مجموعة بدائل أو حلول (على الأقل بديلين أو أكثر) متاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتباره أنسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار .

ثانيا: أهمية اتخاذ القرارات في المؤسسة

- كما تم التطرق سابقا فإن عملية اتخاذ القرارات عملية حساسة، لذلك يجب على مسؤولي المؤسسات الاعتناء بها، وأهميتها تتمثل في:¹
- تعتبر القرارات وسيلة علمية وفنية حتمية ناجعة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات للمؤسسة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية.
 - تلعب القرارات دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها.
 - تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما، في تجسيد تكييف تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والاستراتيجيات العامة في المؤسسة.
 - تؤدي القرارات عن طريق عملية اتخاذ القرار، دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة ومختلفة للحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري.
 - تكشف القرارات عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين، وتكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات. والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة.
 - تعتبر القرارات وسيلة لاختيار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء في القيام بالوظائف والمهام والإدارة المطلوب تحقيقها وإنجازها، بأسلوب علمي وعملي. تعتبر القرارات ميدانا واسعا للرقابة الإدارية.

¹ - حسين بلعجوز : نظرية القرار (مدخل إداري وكمي)، مؤسسة شيف الجامعة الإسكندرية، 2008، ص 102-103

ثالثاً: خصائص اتخاذ القرارات في المؤسسة

هناك عدة عوامل تتدخل في عملية اتخاذ القرارات نفسية واجتماعية تنظيمية فنية وبيئية كما تتضمن عناصر متعددة لما لها من خصائص تميزها، نذكر منها :¹

- عملية قابلة للترشيد ذلك أنها تقوم على افتراض أنه يمكن الوصول إلى حد من المعقولية والرشد.
- عملية تتأثر بعوامل إنسانية واجتماعية كونها عملية تتأثر بعوامل سيكولوجية مصدرها شخصية منخذ القرار في المؤسسة والأشخاص الذين يساهمون في هذه العملية أو يتأثرون بها، كما تتأثر بعوامل اجتماعية تابعة من بيئة القرار وهي بيئة المجتمع الذي تمارس المؤسسة نشاطها فيه.
- عملية تمتد في الماضي والمستقبل القرار الإداري وخاصة القرارات المتكررة تمتد وتستمر للقرارات الأخرى التي سبق اتخاذها، والقرار الإداري لا يتخذ بمعزل عن القرارات التي سبق إتخاذها. .
- عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة: إذ ينظر إلى هذه العملية على أنها ناتجة عن جهد مشترك يبرز من خلال مراحلها المتعددة وما تتطلبه هذه المراحل من إعداد وتحضير وجمع معلومات وتحليل لهذه المعلومات وتقييمها.
- عملية تتصف بالعمومية والشمول فهي تتصف بالعمومية من حيث أن نوع القرارات وأسس وأساليب إتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لجميع المؤسسات، وتتصف بالشمول من حيث أن القدرة على إتخاذ القرارات ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على إختلاف مستوياتها.
- عملية ديناميكية مستمرة تبرز من خلال كونها تنتقل من مرحلة إلى أخرى وصولاً إلى الهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار.

رابعاً: أنواع القرارات ميز H.Simon بين نوعين من القرارات هي:²

(قرارات مبرمجة .) (قرارات غير مبرمجة)

- أ- **قرارات مبرمجة:** تعتبر القرارات مبرمجة لأن معايير الحكم فيها عادة ما تكون واضحة، وغالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشأنها ومن السهل تحديد البدائل فيها، ويوجد تأكيد نسبي بشأن البدائل المختارة، وهي قرارات متكررة روتينية ومحددة جيدا لها إجراءات معروفة ومحددة مسبقا للتعامل معها.
- ب- **قرارات غير مبرمجة:** قرارات غير مبرمجة تظهر عند مواجهة مشكلة جديدة بدون خبرات سابقة لحلها، وتتطلب تجميع معلومات كافية دون معايير واضحة للاختيار بين البدائل، مما يستدعي استخدام الحكم الشخصي لاتخاذ القرار.

¹ - خالد الخطيب، فريد كورتل، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 129-131.

² - حسين بلعجوز، مرجع سابق ص 103-104

المطلب الثاني : ماهية القروض البنكية

تلعب القروض دورا هاما في التنمية الاقتصادية وذلك لأنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات الفردية أو المعنوية، وتمثل أهم وجه استثمار الموارد المالية، إذ تعد الجانب الأكبر من الأصول، كما تمثل الجانب الأكبر من الإيرادات، ونظرا لكونها في غاية الأهمية، فانه من المنطقي أو يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة لها .

أولاً: تعريف القروض البنكية

القرض لغة: يقال فلان اقرض فلان، أيأ عطاء نفودا، واصلها الائتمان فلقد اعتبره أمينا و جعله محلا للثقة وكلمة قرض باللاتينية هي credit التي تعني منح الثقة".²⁸

القرض اصطلاحاً: هو كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع بين هيئة مالية سواء كان بنك أو مؤسسة مالية والمقترض.²⁹

القرض بالمفهوم الاقتصادي

هو قياس القابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على قيمة حالية مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل، أو هو المبلغ المدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد أو المؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي معين في فترة زمنية محددة، وذلك بمعدل فائدة محددة مسبقا.³⁰

و يتعرض البنك التجاري عند منح القروض إلى خطر الائتمان لذلك فإن إدارة محفظة القروض تعد أحد الأنشطة والوظائف الأساسية بالنسبة لأنشطة و عمليات البنك التجاري و لاسيما أن القروض تمثل المحور الأساسي الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته حيث يتحقق حوالي ثلثي إيرادات البنوك التجارية من نشاط القروض.³¹

ولكي تكون البنوك قادرة على منح الائتمان (القروض لطالبيه) فإن البنوك في الواقع تقتترض أولاً من المدخرين من خلال الودائع المختلفة التي يودعها الأفراد مقابل فائدة عليها، ومن ثم تقوم البنوك بإعادة إقراضها للمستثمرين و هكذا تصبح البنوك هي الجهات المقرضة و بينما المستثمرون هم المقترضين من البنوك.³²

28 - شاكر القزويني محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص 90

29 - 14. p 178. 2 paris, 1993, économique, théorie monétaire, système financier, la monnaie, Michelle de morgues,

30 - مصطفى رشدي شريحة الاقتصاد النقدي والمصرفي دار الجامعة العربية، مصر، 1985، ص 213

31 - محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2007، ص 57

32 - المحمد احمد الأفندي الاقتصاد النقدي والمصرفي ط1، مركز الكتاب الأكاديمي عمان 2018، ص 124

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

ثانيا: خصائص القرض البنكي وأهميته

تتميز القرض بمجموعة من الخصائص تتحدد في عدة نقاط وهي كالتالي:

1- خصائص القرض:

يتميز القرض البنكي بالخصائص التالية:³³

أ-المبلغ: ويمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

ب-المدة: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عميله، ويكون بعد نهايتها للمستفيد من القرض ملزما بالتسديد وتنقسم المدة إلى 03 أقسام وهي كالآتي:

المدة القصيرة تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وستين حسب القانون الجزائري.

المدة المتوسطة تتراوح بين ثمانية عشر شهرا و 07 سنوات.

المدة الطويلة تتراوح ما بين 07 سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر.

ج- سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل فصل السيولة.

كما يعرف أيضا على أنه أجر كراء النقود ويلتزم المقترض بالدفع إلى البنك مقابل التنازل المؤقت على السيولة.

وتدخل اعتبارات كثيرة في تحديد معدل الفائدة فمن وجهة نظر البنك كمؤسسة تجارية، هناك اعتباران أساسيان يدخلان في تحديد مستوى معدل الفائدة على القروض الممنوحة حيث:

- يتمثل الاعتبار الأول في تكلفة الحصول على الأموال للمستعملة في القروض مثل الفوائد الثالثة المدفوعة لأصحاب الودائع، أو معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي في حالة كون الأموال للمستعملة عن اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل، أو معدل الفائدة للمطبق في السوق النقدية إذا كانت هذه الأخيرة. هي مصدر الأموال للمستعملة في الإقراض.

- ويتمثل الاعتبار الثاني في تحديد معدل الفائدة في كل ما يرتبط بطبيعة القرض ومبلغه ومدته وكذلك شخصية المقترض.

ويتكون معدل الفائدة من عنصرين أساسيين هما :

³³ - هون الله سعاد القرض المصغر في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير التخصص شير واقتصاد مؤسسة جامعة من خلدون، البورت 2002 ص6-9

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

- **المعدل المرجعي:** هو المعدل الذي تحسه البنوك على القروض الممنوحة لأحسن الزبائين والمعدل للمرجعي هو معدل موجه، يتخذ كمرجع لتحديد المعدلات النهائية وعليه فإنه بالنسبة للقروض العادية ليس هو المعدل النهائي للقرض، وتحسب على أساسه معدلات الفائدة النهائية.

- **العمولات:** هي عبارة عن مجموع ما يتقاضاه البنك نظير الأتعاب التي يتحملها عند القيام بعملية القرض ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هذه العمولات معدومة، بل تكون دوما موجبة.

مما يجعل معدل الفائدة النهائي أكبر دائما من المعدل المرجعي، وصفة عامة يتحدد مبلغ هذه العمولات بناء على العديد من العوامل تذكر أهمها فيما يلي:

- **طبيعة القرض:** يقصد بها الخصائص المرتبطة بالقرض مثل : مبلغ القرض ومدته وعموما يرتفع مبلغ هذه العمولات مع ارتفاع مبلغ القرض وطول مدته.

- **الأخطار الشخصية المرتبطة بالقرض:** يتم النظر هنا بصفة أساسية إلى مدى قدرة المفاوض على التسديد وشخصيته وسمعته وكلا تقاس على حجم المؤسسة والنشاط الذي تعمل فيه.

- **عمولات أخرى مختلفة:** مثل للمصاريف الإدارية ومصاريف الاستعمال وغيرها.

$$\text{معدل الفائدة} = \text{للمعدل المرجعي} + \text{العمولات}$$

- **الضمانات:** تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهي في حالة عدم قدرة العميل على التسديد، فالمؤسسة للمقتضية تأخذ تلك القيم ويمكن تصنيف الضمانات إلى صنفين رئيسيين هما الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية.

■ **الضمانات الشخصية** تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يسدد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذه الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور هذه الالتزامات عند حلول أجل الاستحقاق.

وتنقسم الضمانات الشخصية إلى نوعين ³⁴:

- **الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف الضامن.

- **الكفالة:** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين شعيا التزامات . المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد للموقعين عليها للتسديد.

³⁴ - عون الله سعاد مرجع سبق ذكره، من 9.6.

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

■ **الضمانات الحقيقية** : يقصد بها تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن، مقابل الحصول على القرض للمطلوب وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء للمقدم الضمان، وتتمثل هذه الصالات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات ويأخذ أحد الشكليين الآتيين:

-**الرهن الحيازي**: يضم الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز والزمن الحيازي للسجل التجاري، ويحق للبنك طلب ترخيص من القاضي بيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني، أو سعر السوق إن لم يستوفي حقوقه.

- **الرهن العقاري** هو عبارة عن عقد يكتسب بموجه الدائن حقا عينيا على العقار الوفاء دينه وبالتالي فإن:

$$\text{القرض} = \text{الثقة} + \text{المدة} + \text{الضمان}$$

كما لا يمكن أن يمنح القرض في ظل غياب أحد هذه العناصر .

2- أهمية القرض:

أ- تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من إستخداماته، ولذلك تعطي البنوك أهمية بالغة للقروض كما تمثل نسبة كبيرة من أحوالها العاملة وقد اتضح ذلك في دراسة الميزانيات.³⁵

ب- ارتفاع نسبة القروض في الميزانيات لدى البنوك التجارية يشير دائما إلى تفهم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك مع إمكانية الاحتفاظ بقدرة من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

ج- عامل هام لخلق عملية الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع) كما لها دور هام في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الاجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها.

خ- مساعدة الوسطاء (تجار الجملة والتجزئة) في الحصول على السلع وتخريبها ثم بيعها بالنقد أو بأجل كما تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

د- المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدم ورجاء المجتمع الذي تخدمه، كما تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية والحسين مستوى المعيشة.

³⁵ - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والاستحداثات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 104، 105.

ثالثاً: إجراءات منح القروض

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القرض فيما يلي:³⁶

- 1- البحث عن القرض وجذب العملاء حيث من المتوقع أن تكون المبادرة في جنب العملاء والبحث عن القرض لتشويق القروض.
- 2- تقديم طلبات الإقراض: وتقديم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة الإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
- 3- الفرز والتصويت المبدئي: تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات النقدية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك الدولة.
- 4- التقييم: يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن منافع التكاليف من منطق معايير التقييم المرفق بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
- 5- التفاوض: بعد وضع سياسة الإقراض وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض.
- 6- اتخاذ القرار والتعاقد : بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهز للعقد للتوقيع.
- 7- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.
- 8- استرداد الأموال عند استحقاق الأصل والأقسام يتم تحصيل القرض.
- 9- التقييم اللاحق: وهنا معرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ولمعرفة نقاط الضعف لتلاقيها مستقبلاً.
- 10- بنك المعلومات: من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

³⁶ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 134-136

المطلب الثالث: معايير منح القروض البنكية

معايير منح القروض البنكية وتتمثل في العوامل الأساسية الواجب أخذها في الحسبان عند دراسة وتحليل طلب الحصول على قرض من البنك والتي تؤثر على منح القرض حالياً ومستقبلاً وتتمثل هذه المعايير في:

أولاً- القدرة الإقتراضية لطالب القرض: لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد الطالب القرض أو العميل وإنما أيضاً بأهليته وقدرته على الاقتراض، فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القصر الأهداف معينة ولكن للخوف من عدم اعترافهم بذلك وأنهم لا يسألون عن تصرفات تمت في فترة عدم الرشد فإنها تشترط وجود كفيل أي ضامن له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد وكذلك الحال إذا كانت الشركة طالبة القرض هي من شركات الأشخاص، فإنه يطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد الاتفاق أو الشريك المسؤول عن ذلك بعد التحقق من سلامة تصرفاته، أما إذا كان القرض لشركة أموال فلا بد من دراسة سمعة الشركة ويجب على إدارة الشركة أن يوقع العقد المدير المسؤول.³⁷

ثانياً- السمعة: تعني في مجال الإقراض معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه التام بشروط الاتفاق فرجل المبادئ والأخلاق يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة والإخلاص، الحكمة والمثابرة، ولكن على أي حال يصعب التحقق من هذه الصفات وفقاً لمعايير موضوعية، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة، فمن المحتمل أن شخصاً ما لا يملك هذه الصفات ولديه الرغبة في التزاماته لذلك تفيد تصرفاته ومعاملاته السابقة في معرفة مدى رغبة طالب القرض في الوفاء المستقبلي بهذه الالتزامات.³⁸

ثالثاً- القدرة على توليد الدخل (رأس المال): إذا كان منتظراً أداء القرض من الأرباح المستقبلية، فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد أرباح أو دخل في المستقبل تكون كافية لأداء هذه الالتزامات وعلى العموم تدفع الالتزامات من أربعة مصادر هي:³⁹

1- الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض.

2- مبيعات الأصول الثابتة.

3- بيع المخزون السلعي.

4- الاقتراض من الغير على أن يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد، فقد يتم سداد القرض من حصيلة الأصل الخاص، ولكن البنوك لا تفضل هذا الأسلوب إلا في حالة الضرورة القصوى لما لذلك من تأثير على علاقة البنك بعملائه.

37 - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، من 153

38 - عبد القدر علا نعيم وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية الأردن، 2012، ص 168-169.

39 - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو وقف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 164.

رابعاً- **درجة ملكية الأصول (الضمان المقدم):** يجب أن يمتلك المنتج أحداث الآلات والأجهزة حتى يمكنه الصمود والمنافسة وكذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة لا بد أن يكون لديه مخزون من البضائع ووسائل الجنب العملاء لذلك يشترط البنك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضامن له، ويعتبر صافي الثروة رأس المال المقدم من الملاك بالإضافة إلى الاحتياطات والأرباح المحتجزة وحجمه مقياساً لمتانة المركز المالي والمحدد لحجم القرض الذي يقدمه البنك فحجم ونوعية هذه الأموال التي تمتلكها المؤسسة تعكس ذكاء وفطنة الإدارة بحيث تستخدم بعض هذه الأموال كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك ورغم توفر هذه الضمانات فإن البنوك تفصل التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء هذه الالتزامات.⁴⁰

خامساً- **الظروف الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة فقد تتوفر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح القرض، لذلك يجب على إدارة القروض التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.⁴¹

⁴⁰ - مرجع سابق الذكر، من 165.

⁴¹ - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ذكره، ص 155.

المبحث الثاني: مساهمة التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

تستعمل مؤشرات التوازن المالي لتوضيح وتحليل الحالة المالية للمؤسسة وذلك بمقابلة استحقاقية الخصوم بسيولة الأصول من أجل تحقيق التوازن المالي وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي :

أولاً: رأس المال العامل FONDS DE ROULEMENT FR

يتمثل رأس المال العامل - FR - في فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة أي أنه جزء من التمويل الدائم الموجه لتمويل دورة الاستغلال ، يطلق على هذا المؤشر بهامش الأمان الذي يحسب لمواجهة الاختلالات التي قد تحدث خلال هذه الدورة كتعرض المخزونات للتلف، أو عدم تسديد بعض الزبائن للحقوق التي عليهم أو غيرها من المشاكل التي تؤثر سلباً على دورة الاستقلال. ويحسب رأس المال العامل بطريقتين :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{أو} \quad \text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل} .$$

ونميز ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:

- **الحالة الأولى :** إذا كان رأس المال العامل يساوي الصفر فهذا يعني أن الأموال الدائمة تساوي أو تغطي جميع الأصول الثابتة.

- **الحالة الثانية :** إذا كان رأس المال العامل أكبر من الصفر ، فهذا يعني أن المؤسسة التيها فائض في الأموال الدائمة بعد تغطيتها للأصول الثابتة أي أنها أكبر من الأصول الثابتة .

- **الحالة الثالثة :** إذا كان رأس المال العامل أصغر من الصفر فهذا يعني أن المؤسسة لديها عجز في الأموال الدائمة أي أنها استعانت بديون قصيرة الأجل لتغطية أصولها الثابتة.

و بذلك فإننا نقول أن المؤسسة يمكنها أن ترفع من رأس المال العامل و ذلك بزيادة الأموال الدائمة عن طريق زيادة الأموال الخاصة و الاحتياطات أو زيادة الديون طويلة الأجل، كما يمكنها خفض الأصول الثابتة بالتنازل عن بعض الاستثمارات أو تحصيل القروض الممنوحة كسندات المساهمة مثلاً.

وإذا أرادت المؤسسة أن تخفض من رأس المال العامل فتقوم بالعكس، ومن الملاحظ أن الحالة التي تعمل فيها المؤسسة بارتياح هي لما يكون رأس مالها العامل موجب ، وبذلك فهي تسعى دائماً للرفع منه.⁴²

⁴² - مزيرة أحلام، دور التحليل المالي في تقديم مخاطر الائتمان المصرفي، مذكرة قبل شهادة الماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ،ص

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز فهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس مال العامل، وهذا الأخير يتكون من:⁴³

- احتياجات لرأس المال العامل للاستغلال يمثل احتياج التمويل الناتج عن عمليات الاستغلال الشركات الصناعية بصفة عامة الديهم احتياج الرأس المال العامل للاستغلال بنسبة كبيرة على عكس الشركات التجارية التي ليس لديها احتياج بنسبة كبيرة.⁴⁴

- يمكن حسابه بإجراء الفرق بين أصول الاستغلال وخصوم الاستغلال.

احتياج رأس مال العامل للاستغلال = أصول الاستغلال - خصوم الاستغلال

-احتياجات الرأس المال العامل خارج الاستغلال يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، وبحسب عن طريق الفرق بين أصول خارج الاستغلال وخصوم خارج الاستغلال.

احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال = أصول خارج الاستغلال - خصوم خارج الاستغلال

احتياج رأس المال العامل هو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

احتياج رأس المال العامل = احتياج رأس المال ع. للاستغلال - احتياج رأس م. ع. خارج الاستغلال

ثالثاً : الخزينة الصافية

تمثل الخزينة الصافية فائض أو عجز في الخصوم غير الجارية بعد تمويل الأصول واحتياجات رأس المال العامل. ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبند معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها، وتحسب الخزينة الصافية بإحدى الطريقتين التاليتين:⁴⁵

⁴³ - يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 84-85.

⁴⁴ - Hewéravily, Vanessa senet, Principes d'analyse Financière, Hachette, Paris, 2009, p77.

⁴⁵ - محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للنظام المحاسبي المالي مذرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2012، ص 96-97.

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية} + \text{أموال الخزينة أصول} - \text{أموال الخزينة خصوم}$$

ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات التالية:

- **الحالة الأولى:** الخزينة الصفريّة وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

- **الحالة الثانية:** الخزينة الموجبة في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة و بإمكانها تمويل جزء من الأصول الجارية التي قد تفوق الخصوم الجارية.

- **الحالة الثالثة:** الخزينة السالبة في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها العلاقة بين قيمتين هامتين حيث تستطيعان الكشف عن معطيات خاصة يعبر عنها بكسر أو بنسبة مئوية، تكون متعلقة بالمشكل المالي المطروح والمراد معرفة سبب حدوثه وعلاجه كما تمكننا من الحكم على النتائج المحققة وذلك بمقارنتها مع النسب المعيارية أو مع تلك المحققة في المنشآت الأخرى من نفس النشاط.⁴⁶

وتتمثل أهم النسب المستخدمة في التحليل المالي في الآتي:

أولاً: نسب السيولة

تبين لنا قدرة المنشأة على توفير السيولة للوفاء بالتزاماتها المتنوعة اتجاه الغير وتبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل بما لديه من نقدية وأصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية ومن الالتزامات القصيرة الأجل نجد الودائع تحت الطلب، أما الأصول سريعة التحول إلى نقدية فمن أبرزها

46 - كنجو عبود، كنجو إبراهيم، الإدارة المالية، دار السر، عمان، 1997، ص 88

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي والاحتياطي الثانوي المتمثل في الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يتم تحويلها إلى نقدية دون خسائر.

يمكن تلخيص نسب السيولة فيما يأتي: 47:

1 - نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب: تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على تلبية مسحوبات المودعين في أي وقت وبأي حجم من ودائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في المنشأة وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من طرف المودعين، ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة

$$\text{نسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب} = (\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}) / \text{الودائع تحت الطلب}$$

2 - نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع: تربط هذه النسبة بين النقد المتاح لدى المنشأة وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها وتصب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقد وشبه النقد إلى إجمالي الأصول} = (\text{أرصدة نقدية} + \text{أصول شبه نقدية}) / \text{إجمالي الودائع}$$

3 - نسبة السيولة التجارية: تبين هذه النسبة قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها من الأصول السائلة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة التجارية} = \text{الأصول السائلة} / \text{إجمالي المطلوبات}$$

4- نسبة السيولة القانونية: تستخدم نسبة السيولة القانونية ضمن قواعد الرقابة على المنشآت من البنك المركزي، من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها المنشآت التجارية ويمكن حساب نسبة السيولة القانونية كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \text{رأس المال العامل} / \text{إجمالي التزامات البنك}$$

ثانياً: نسب الربحية

وهي النسب التي تقيس ربحية المؤسسة وتتلخص أهم هذه النسب فيما يلي:

1- نسبة العائد الإجمالي إلى الأصول: تقيس نسبة العائد الإجمالي على الأصول ما يحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم كإبداعات في نشاط المؤسسة ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الأصول}$$

47 - اسعد حميد العلي، ادارة المصارف التجارية: مدخل ادارة المخاطر ، الطبعة الاولى ، دار الذاكرة ، عمان ، 2008 ، ص 185-192

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

تبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول المنشأة من الربح فهي تمثل نسبة صافي الربح للأصول سواء كانت أصولاً محققة للإيرادات أو غير محققة لها وهي النقديات والاستثمارات المالية، القروض والسلف الأوراق المخصومة، الأرصدة المالية المتنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة، وهذا يعني أنها أصول ليست بقصد التوظيف وهذه هي إحدى عيوب هذه النسبة.

2- نسبة العائد إلى الأموال الخاصة: تبين هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من الأموال الخاصة من الربح في المنشأة، والأموال الخاصة هي عبارة عن رأس المال الاحتياطات الأرباح المحتجزة والمخصصات، وتصب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأموال الخاصة} = \text{صافي الربح} / \text{الأموال الخاصة}$$

3- نسبة هامش الربح الصافي: تعبر هذه النسبة على ما يحققه دينار واحد من الإيرادات من الربح الصافي فهي نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي إيرادات المنشأة وهي الفوائد العمولات البنكية من التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وإيرادات خدمات بنكية أخرى، يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الواردات}$$

4 - نسبة العائد إلى الودائع: تقيس نسبة العائد إلى إجمالي الودائع مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح من الودائع باعتبار هذه الأخيرة من الأموال الإستراتيجية المتاحة للتوظيف، يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة العائد إلى الودائع} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الودائع}$$

ثالثاً: نسب النشاط

تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها، وتنقسم إلى: 48:

1- معدل دوران الأصول:

ويقاس هذا المعدل عدد مرات استخدام الأصول في عمليات الشركة ونشاطها ويعكس مدى كفاءة الشركة في استغلال الأصول المتاحة لها حيث أن:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط الأصول}$$

2- معدل دوران المخزون:

يشمل رقم المخزون الظاهر في قائمة المركز المالي لأي شركة صناعية على المخزون من الخامات والإنتاج تحت التشغيل والبضاعة التامة في حين يتضمن المخزون في المؤسسات التجارية على المخزون

48 - السيد شحاته، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2018، ص 136-131.

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

من البضاعة التامة فقط ويظهر المخزون بالتكلفة إلا إذا كان سعر السوق أقل تطبيقاً لقاعدة التحفظ أو الحيلة والحذر.

ويقيس معدل دوران المخزون عدد مرات بيع المخزون خلال العام حيث أن :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

3- نسبة مدة تسديد قروض الزبائن:

توضح لنا هذه النسبة السياسة الاقتراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة (الأيام، الشهور) الائتمان الممنوحة للعملاء، وتصب بالعلاقة التالية: 49

فإذا كانت النسبة المرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن في التدين والعكس صحيح

$$\text{معدل تسديد قرض الزبائن} = (\text{الزبائن} + \text{مبيعات أوراق القبض}) / \text{مبيعات السنة} \{12 \text{ شهرا أو } 360 \text{ يوم}\}$$

4- نسبة قروض الموردين:

هذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام والشهور للقروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ويتم حسابها:

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}) / \text{مشتريات السنة} \{12 \text{ شهرا أو } 360 \text{ يوم}\}$$

رابعاً: نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة ، وتنقسم إلى: 50

1- نسبة التمويل الدائم: هذه النسب تشير إلى مستوى تغطية استثمارات الصافية بالأموال الدائمة.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة الصافية}) \times 100 \%$$

إذا كانت النسبة 100% فإن رأس المال العامل يكون سالبا فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل.

49 - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 158 - 159.

50 - مبارك لسلوس، التسيير المالي، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 45 - 46.

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

2- نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100\%$$

وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش الأمن. .

3- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها. وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموعة الديون}) \times 100\%$$

فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون. أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون.

4- نسبة التمويل الخارجي: وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموعة الأصول}) \times 100\%$$

خامسا: نسب المديونية

تستعمل هذه النسب لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة وتبين العلاقة بين رأس المال الخاص والديون من جهة، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ومن أهم هذه النسب نجد :

1- نسبة المديونية: تحسب كما يلي:⁵¹

$$\text{نسبة المديونية} = (\text{مجموع ديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

- نسبة الدين أكبر من 100%، تشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من أصولها.

- نسبة 40% نسبة مقبولة، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن الشركة ستمتلك أصولا تزيد عن قيمة مديونيتها

2- نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين: طريقة الحساب :

$$\text{نسبة المديونية لحقوق المساهمين} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع حقوق المساهمين}) \times 100$$

⁵¹ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص 52-55.

الفصل الثاني: أهمية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح القروض

يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل، وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين.

3- نسبة تغطية الأصول : طريقة الحساب:

نسبة تغطية الأصول = (القيمة الدفترية للأصول الثابتة الملموسة + رأس العامل المال) / مجموع الديون

وتقاس هذه النسبة عند مرات قدرة المؤسسة على تغطية ديونها، من خلال موجوداتها الملموسة وبعد تسديد الالتزامات قصيرة الأجل. ويسترشد المحللون كثيراً بالمعدل النمطي الذي يضع المعدل المقبول بما لا يقل عن 1.5، وبالنسبة للمؤسسات الصناعية ينبغي ألا يقل عن 2.

4- نسبة تغطية الفوائد : طريقة الحساب:

نسبة تغطية الفوائد = الأرباح قبل الضرائب / أعباء الفوائد

وتسمى أيضاً بعدد مرات تحقق الفائدة، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقاس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح المؤسسة، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المؤسسة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تم التطرق إلى أبرز أدوات التحليل المالي ودورها في اتخاذ القرارات المالية، بما في ذلك منح القروض من قبل البنوك التجارية، باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي. ولفهم أعمق لفاعلية التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان، سيتم دراسة حالة عملية في الفصل التالي.

**الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض
الشعبي الجزائري CPA - ميلة -**

تمهيد

تُعد البنوك عنصراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية، وتبرز أهمية البنوك التجارية بشكل خاص في هذا المجال. تتميز هذه البنوك بدورها الفعال في جمع الودائع واستثمارها بكفاءة. نظراً لكونها من أولى البنوك التي تأسست، فإنها تشكل الأساس للنظام المصرفي. في هذا الفصل، سأستعرض معلومات عامة حول أحد البنوك التجارية الرائدة والقديمة في الجزائر، وهو بنك القرض الشعبي الجزائري. يُصنف هذا البنك ضمن بنوك الودائع، ويتخصص في تقديم القروض قصيرة الأجل وجذب ودائع من مؤسسات القطاعين العام والخاص. لا يقتصر دور البنك على استقبال الودائع، بل يمتد ليشمل مختلف الخدمات المصرفية الأخرى. يخضع البنك لرقابة دولية صارمة بهدف حماية أموال المودعين، وذلك من خلال الالتزام بالاحتفاظ بالرصيد النقدي في البنك المركزي دون الحصول على فائدة. وقد تم تنظيم محتوى هذا الفصل إلى عدة أقسام:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة -

المبحث الثاني: سياسة واجراءات منح القروض في بنك cpa

المبحث الثالث: دراسة قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة -

المبحث الرابع: التحليل المالي وتقييم المشروع المقدم

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة ميلة-

سنتطرق في هذا المبحث الى نشأة القرض الشعبي الجزائري وتطوره، وتعريفه وأهميته وتنظيمه الهيكلي.

المطلب الاول: نشأة بنك القرض الشعبي الجزائري وتطوره

أولاً: نشأة القرض الشعبي الجزائري:

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14/05/1967، و هو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، و قد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة و قسنطينة، و الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنك أجنبية أخرى هي:

*البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968

*الشركي المرسلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968(SMC)

*الشركة الفرنسية للإقراض و البنوك سنة 1971(CFCB)

*البنك المختلط ميسر MISR (BMAM)

و بعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، و تحول إليه 40 وكالة و 550 موظفا و 8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:

*أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي ب800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج.

*تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.

*يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.

*يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية و المالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG، على رأسها الرئيس المدير العام PDG.⁵²

ثانيا: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات رأسمال يقدر بـ 200.000.000.000 دج، يعتبر بنك ودائع حيث يقوم بتقديم كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

ان القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري ويعتبر بنكا عاملا وشاملا مع الغير، ويتخذ هذا الأخير من نهج عميروش بالجزائر العاصمة مقرا له ، يضم هذا الأخير مجموعة من الفروع والوكالات والمكاتب التي تحقق نشاطاته المختلفة.⁵³

ثالثا: جدول تطور رأسمال البنك:

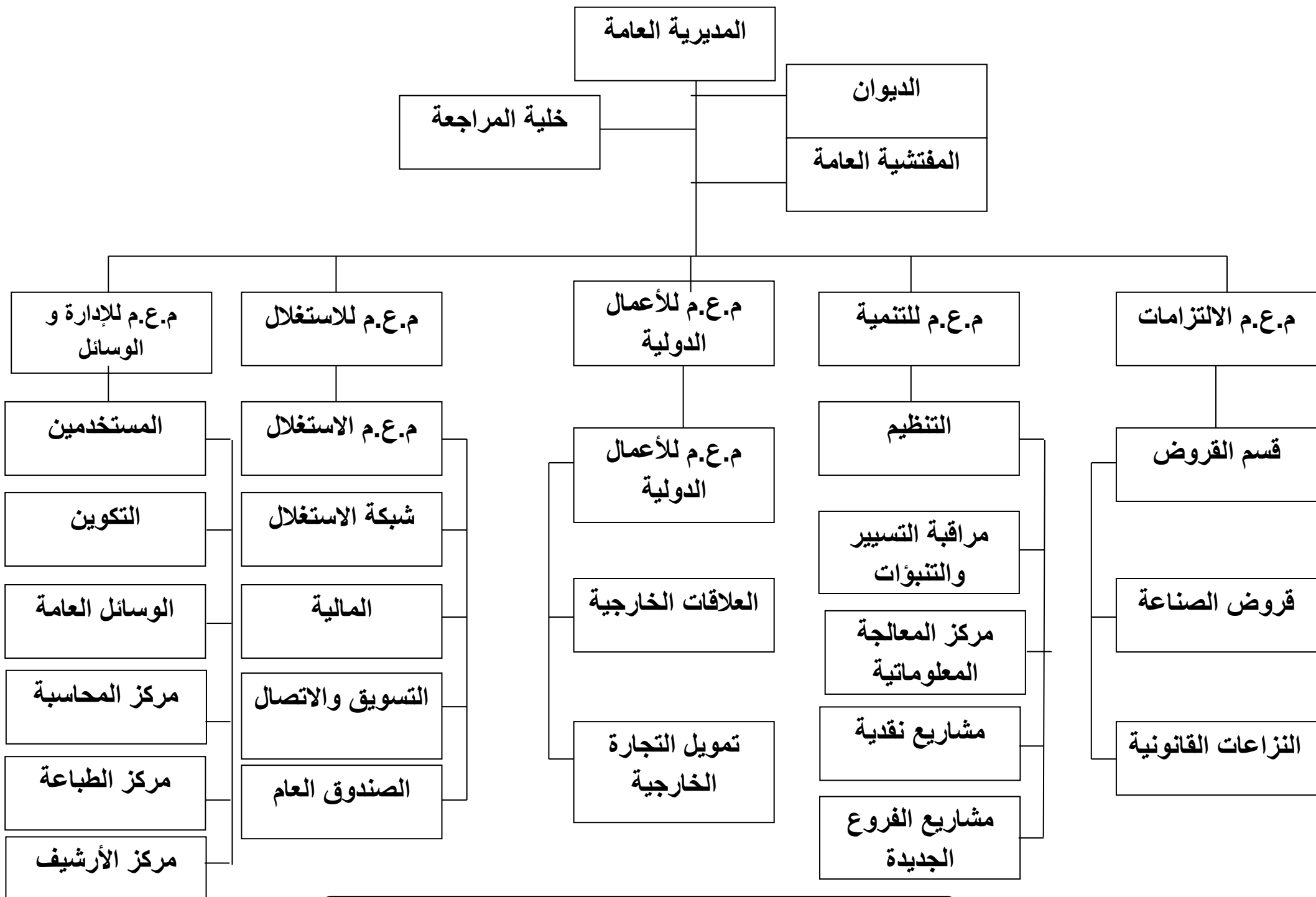
السنة	رأس المال
1966	15 مليون دينار جزائري
1983	800 مليون دينار جزائري
1992	5.6 مليار دينار جزائري
1994	9.31 مليار دينار جزائري
1996	13.6 مليار دينار جزائري
2000	21.6 مليار دينار جزائري
2004	25.3 مليار دينار جزائري
2006	29.3 مليار دينار جزائري
2019	48 مليار دينار جزائري

المصدر: منشورات متحصلة من بنك القرض الشعبي الجزائري

رابعا: الهيكل التنظيمي لقرض الشعبي الجزائري :

⁵² - Amour Benhalima , le système bancaire Algérien, Alger : édition DAHLEB , 1996,p53

⁵³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص45.



المطلب الثاني: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري - ميله -

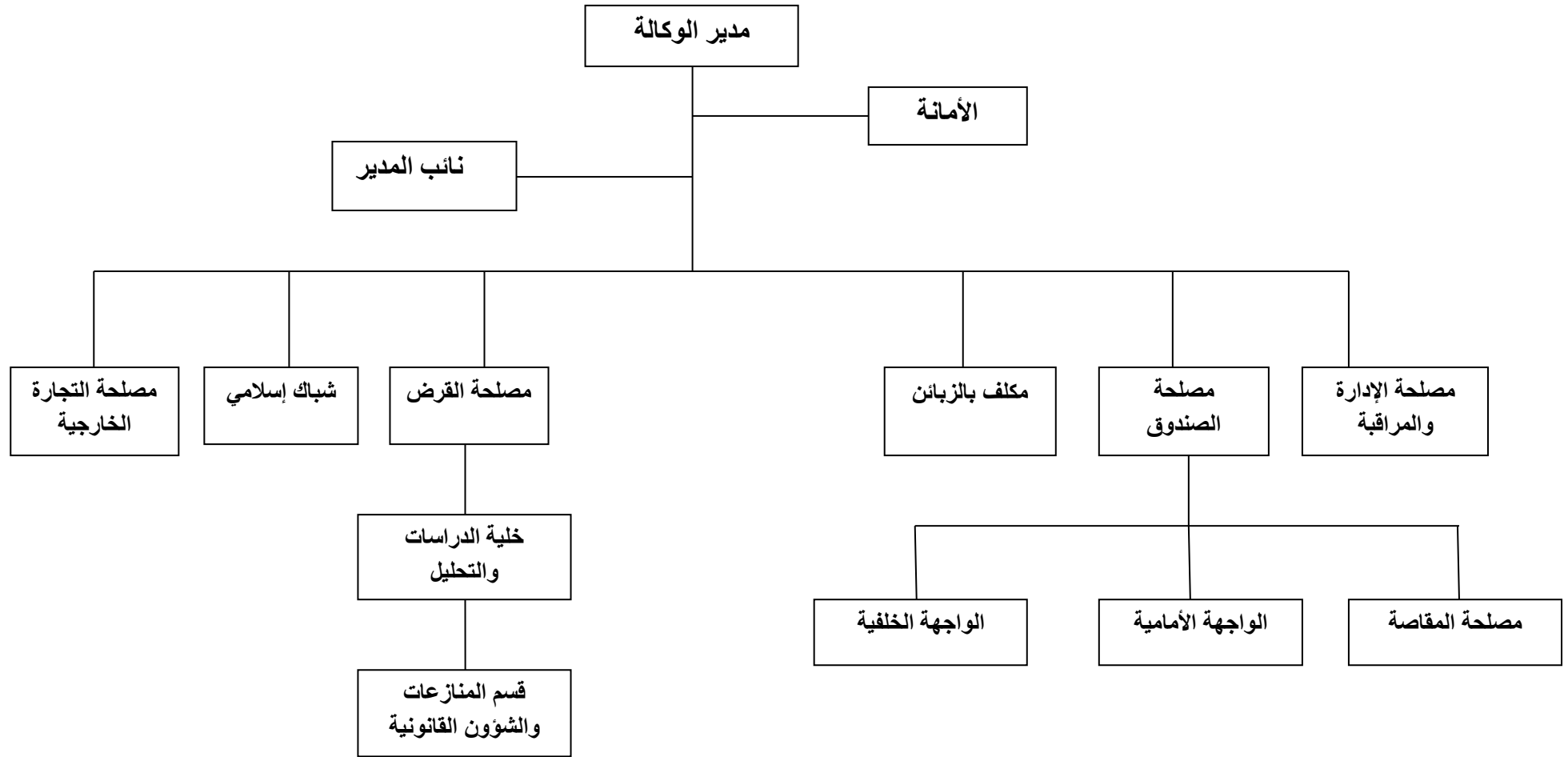
تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 333 في سنة 1984 كواحدة من بين الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال بقسنطينة رقم 834 كوكالة من الرتبة الثانية، حيث تقع بشارع لخضر بن قربة، ولاية ميله. بلغ عدد المستخدمين فيها 26 فردا.

في البداية كان مقرها حي 333 مسكن ونظرا لتوسع نشاطاتها وزيادة عدد زبائننها، أدى بالوكالة الى تغيير مقرها سنة 1994 لحي لخضر بن قربة.

وكالة ميله 333 عرفت تطورا كبيرا خلال السنوات عن طريق دعم الأنشطة النقدية التي أدخلت منذ 1990 أو الانطلاق في أنواع جديدة من التمويل والمؤسسات الصغيرة والقروض العقارية وأخرى موجهة بشكل خاص نحو الزبائن.⁵⁴

الهيكل التنظيمي للوكالة:

⁵⁴ - معلومات خاصة ب مصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري - ميله -



المصدر: مصلحة القروض ببنك القرض الشعبي الجزائري-ميلة-

المطلب الثالث: مهام القرض الشعبي الجزائري:

وتتمثل هذه المهام فيما يلي:⁵⁵

- القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.
 - إقراض الحرفيين، الفنادق، القطاعات السياحية، الصيد، التعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج وأيا كان نوعها، وكذلك إقراض المهن PME والتوزيع والمتاجرة، وعموما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرة وقطاع المياه والري.
 - تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن، البناء والتشييد.
 - تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، البناء، الري والصيد البحري.
- وبالإضافة إلى الوظائف المذكورة فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسيرة هذا التطور منها:
- تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن.
 - تحسين و جعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة.
 - التوسع و نشر الشبكة و اقترابه من الزبائن.
 - تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة.
 - التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
 - تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.
 - قبول الودائع: يستقبل القرض الشعبي الجزائري الودائع من المودعين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات بالعملة الوطنية كانت أو العملة الأجنبية.
 - تقديم القروض: أي أن القرض الشعبي الجزائري يقوم بتقديم قروض قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل للقطاع العام و الخاص.

55 - سليمة عبد الله، دور تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في تفعيل النشاط البنكي، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخضر، 2008-2009 ، ص143

- **مختلف عمليات التجارة الخارجية:** حيث يمول القرض الشعبي الجزائري عمليات التجارة الخارجية من خلال توفيره لوسائل الدفع المختلفة، منها الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي و التحويل الحر أو المباشر.
- تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع استخدام الإعلام الآلي.
- مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، و ذلك بتطوير منتجات مصرفية، و الاعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات و خدمات مصرفية جديدة.
- توفير مختلف بطاقات السحب و الدفع للزبائن.

المبحث الثاني: سياسة واجراءات منح القروض في بنك cpa

إن دراسة ملف القرض تعتبر خطوة هامة في مصير اتجاه المشروع و ذلك بدراسة كل المعلومات المتوفرة على المشروع.

المطلب الأول : لمحة عامة عن طلب القرض.

عند طلب القرض هناك عدد من الشروط والأحكام يجب مراعاتها قبل تقديم نموذج طلب قرض و بالتالي من أجل التوضيح منتطرق الى كل من المعايير و ملف القرض.

أولا: معايير منح القرض

تستند البنوك إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته وشروطه منها:

1. شخصية العميل وهي العناصر أو الخصائص التي تظهر مدى استعداده في الوفاء بالتزاماته بالإضافة إلى مكانته ومركزه وسمعته التجارية والأخلاقية.

2. المقدرة على الدفع وتعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة بحيث يضمن البنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها ويعتبر هذا العامل من أهم الأعمال الفنية للباحث الائتماني والتي تعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على قدرة العميل على الدفع.

3. رأس المال أو المركز المالي: يجب أن يتمتع العميل برأس مال مناسب الإمكانية استرداد البنك المستحقاته وأيضا تمتعه بمركز مالي سليم لأن عدم تمتع العميل بمركز مالي سليم كثيرا ما يعرضه الأزمات مالية وقد يؤدي به إلى الإفلاس وتقوم البنوك بدراسة وتحديد قوائم مالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي.

4. الضمانات يؤخذ الضمان من العميل سواء كان عينيا أو شخصيا المقابلة بعض القصور والنقص في المعايير السابقة، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة لعدم التسديد.

ثانيا : ملف القرض

ويتكون ملف CPA : طالب القرض متزوج أو عازب (ة) حسب الحالة. نسخة من البطاقة. نسخة من شهادة الميلاد. شهادة عائلية. شهادة عمل الطالب القرض. شهادة إثبات المداخيل. الحصول على سكن عقد حجز

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

على المخطط. إعلان بالدفع المساهمة الشخصية. ه عقد موثق القطعة أرض. مخطط معماري. رخصة بناء سارية المفعول.

المطلب الثاني: دراسة ملف طلب القرض.

كما تطرقنا سابقا فان البنك يعتمد على عدة معايير وشروط أثناء منح القرض وهنا ستدرج أهم هذه الشروط والمعايير في إطار منح قروض عقارية.

1. مجال التطبيق:

أ- مشروع القرض:

القرض العقاري الممنوح للأفراد موجه إلى: شراء مسكن جاهز البناء الذاتي. ترميم أو توسيع السكن. ب المعايير المؤهلة للحصول على قرض عقاري يجب على المستفيد من القرض العقاري أن تتوفر فيه: الجنسية الجزائرية والإقامة بالجزائر . البلوغ في تاريخ الرخصة بالتمويل وأن لا يتعدى 70 سنة. يجب أن يقاضي دخلا شهريا ثابتا على الأقل مرتين SNMG الحد الأدنى للأجر السنوي المضمون).

2- إجراءات الوضع تحت التنفيذ :

أ- معالجة الملف:

المكلف بالقرض العقاري على مستوى الوكالة يضمن مطابقة وشرعية الوثائق المقدمة. القدرة على استرجاع القرض مقيمة على أساس المعطيات المقدمة والموجودة في الوثائق المكونة للملف. لتطيل الخطر المتعلق خصوصا بالحالة الاجتماعية للزبون يكون حسب التكاليف العامة للمسكن أو البناء. المداخل والوضعية المالية للزبون. مهنة الزبون الطالب للقرض.

ب- مدة معالجة الملفات:

إن مدة معالجة الملفات من طرف الوكالة لا يتعدى 10 أيام بداية من تاريخ إيداع مجموع الوثائق المطلوبة. ا ترفع الملفات الكفاءة اللجنة المركزية للقروض ومدة معالجة الملفات لا تتعدى 10 أيام من تاريخ استقبالها للقروض، كما أن قرار اللجنة بالقبول أو رفض الطلب يجب أن يكون على شكل كتابي من طرف وكالة الزبون.

3- حالة تقديم القرض:

في حالة الموافقة على التمويل، تستدعي الوكالة المستفيد من القرض لملى الوثائق التالية:

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

- ❖ فتح حساب شخصي على مستوى الوكالة.
- ❖ إمضاء تعهد بتزويد حسابه بمبالغ الأقساط الشهرية.
- ❖ دفع مبلغ التأمين.
- ❖ إمضاء المستفيد على وثيقة متعلقة بالقرض في خمس نسخ مطابقة الأصل.
- ❖ إمضاء جدول تسديد الأقساط الشهرية في 05 نسخ.
- ❖ إمضاء أمر الدفع الخاص بإجمالي مبلغ القرض.
- ❖ تحويل إجمالي مبلغ القرض إلى حساب المستفيد مع مراقبة استعمال القرض.
- ❖ إعداد عقد الملكية باسم المقترض من طرف الموثق والذي يقدم الرهن من الدرجة الأولى على العقار إلى البنك، وتكون قابلة للإظهار الصالح شركة إعادة التمويل الرهني S.R.H.

4- شروط تقديم التمويل وشروط القرض

- ❖ يجب على المستفيد تحويل على الأقل 20% من قيمة المسكن المراد شراؤه إلى حسابه البنكي.
- ❖ كل تحويل مباشر من طرف المستفيد إلى صاحب المسكن أو المقاول يجب أن يكون مثبت بفواتير قانونية وممضية.
- ❖ دفع منح التأمين من طرف المستفيد وتكاليف الموثق والعمولة كما أن هذه التكاليف يمكن ضمها إلى مبلغ القرض.

وشروط القرض هي:

أ- مبلغ القرض :

قيمة القرض لا تتجاوز ثلاث ملايين دينار جزائري مهما كانت قيمة المسكن أو البناء أو تكلفة التوسيع في المسكن أو ترميمه وتحدد على أساس قدرة الإرجاع الشهرية، كما أن الأقساط الشهرية عند الإرجاع لا يجب أن تتجاوز نسبة 30% من الدخل الشهري للأميرة إذا كان هذا الدخل أقل أو يساوي 50.000 دج و 40% إذا كان الدخل يفوق 50.000 دج

ب- مدة القرض:

المدة القصوى لإرجاع المبلغ المقترض تصل إلى خمسة وعشرين سنة وهي محددة على أساس قدرة الإرجاع وكذا من الزبون.

ج- معدل الفائدة :

بالمطابقة مع شروط إعادة التمويل من طرف شركة إعادة التمويل الرهني (SRH) معدل الفائدة هو متغير طول مدة القرض، كما يمكن أن يخضع للارتفاع أو للانخفاض تبعا للسوق.

د- الرسوم:

إن القروض العقارية البنكية الممنوحة للأسر معفاة من الرسم على القيمة المضافة.

هـ - اللجنة:

تتحصل لجنة تسيير القرض على مبلغ مالي من طرف المستفيد في بداية مدة القرض ويتغير هذا المبلغ حسب مدة القرض ما بين 6.000 و 12.000 دج.

و- استرجاع واستعمال القرض:

- ❖ تعتبر مدة إلغاء القرض ثلاثة أشهر كحد أقصى ابتداء من تاريخ الإشعار بالقرض، ويمكن استرجاع القرض بسهولة عند تجاوز هذه المدة.
- ❖ في حالة البناء الذاتي على المستفيد تحقيق الأشغال الكبرى في ظرف 12 شهرا بعد حصوله على القسط الأول من القرض، وفي حالة تجاوز هذه المدة فالمستفيد ملزم بدفع عمولة 1% من القسط غير المستعمل.
- ❖ أجل تحقيق سكن شخصي عن طريق البناء الذاتي هو 36 شهرا، و 12 شهرا في حالة التهيئة التوسيع أو الترميم.
- ❖ المقترض يستفيد من تأجيل تسديد القرض قدره 12 شهرا في حالة البناء الذاتي و 06 أشهر في الحالات الأخرى.
- ❖ استرجاع القرض يكون بدفعات شهرية ثابتة مبلغ القرض + الفائدة، تسحب من حساب المستفيد.

ز- الكفاءة والقدرة على اتخاذ القرار:

- ❖ تعتبر مرحلة اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض من أهم المراحل التي تستدعي مراجعة جميع المعلومات المتعلقة بقدرة المقترض على تمديد القرض حسب المدة الزمنية المحددة، وكذا الوقوف بدقة على التفاصيل المتعلقة بالضمانات المقدمة.
- ❖ إن دور مصلحة القروض يكون معتبرا لأن بروز أدنى شك في المعلومات والتحليل المقدمة قد يؤدي لتأخير عملية منح القرض أو إلغاءه تماما.
- ❖ كما أن القدرة على اتخاذ القرار تعود للرئيس المدير العام للبنك بالدرجة الأولى.

المطلب الثالث: أنواع القروض الممنوحة والمشاريع الممولة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري.

يقوم القرض الشعبي الجزائري بتقديم القروض المباشرة في الأجل القصير و المتوسط حيث يتميز القرض الشعبي الجزائري بين القروض المقدمة للقطاع العام والقروض المقدمة للقطاع الخاص .

أولا : إجراءات التمويل في القرض الشعبي الجزائري

يقسم القرض الشعبي الجزائري القروض حسب الجهة الطالبة للقرض إلى قروض للأفراد و قروض للمؤسسات سواء كانت فردية خاصة أو حكومية بحيث يضع القرض الشعبي الجزائري إجراءات خاصة بكل نوع يمكن تفصيلها في النقاط التالية:

1. إجراءات تمويل الأفراد في القرض الشعبي الجزائري

تنقسم قروض الأفراد في القرض الشعبي الجزائري إلى قروض موجهة لشراء سيارات جديدة و قروض تتعلق بالعقار أو ما يسمى بالقروض العقارية.

1.1 إجراءات تمويل شراء سيارة جديدة:

يخصص هذا النوع من القروض التمويل جزئي لشراء سيارة سياحية جديدة من مورد تربطه اتفاقية مع البنك ويمكن تفصيل خصائص وشروط هذا القرض في النقطتين التاليتين:
خصائص القرض الموجه لشراء سيارة جديدة :
يمكن تلخيص خصائص هذا القرض في الجدول التالي:

جدول رقم (6) خصائص قرض لشراء سيارة جديدة في القرض الشعبي الجزائري

العناصر	الخصائص
المبلغ	يمكن الحصول على القرض بمبلغ 70% من سعر السيارة وذلك في حدود 700000 دج
فترة التسديد	التسديدات الشهرية محل الفائدة فترة التأجيل محددة ب 12 شهر على الأقل و 48 شهر على الأكثر بشرط أن يسدد المبلغ كليا قبل سن التقاعد و ممكن أن يصل هذا إلى 65 سنة في حالة كون التسديدات الشهرية تمثل على الأقل 30% من الأجر عند التقاعد.
معدل الفائدة	يعتبر معدل الفائدة متغيرا حسب شروط السوق المالية معدل الفائدة الحالي يقدر ب 8.5%.
فترة التأجيل	محددة بثلاثة أشهر من بداية تقديم مبلغ القرض.

المصدر: منشورات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة 2024

2.1 إجراءات تمويل تملك عقار (القرض العقاري):

تختلف إجراءات القرض العقاري في القرض الشعبي حسب طبيعة العملية الممولة و ذلك لشراء مسكن جديد أو بناء مسكن خاص.

(1) إجراءات تمويل شراء مسكن جديد

يخصص هذا النوع من القروض لشراء مسكن جديد في إطار الترقية العقارية.

جدول رقم (7): خصائص القرض الموجه لشراء مسكن جديد في القرض الشعبي الجزائري

العناصر	الخصائص
المبلغ	يمكن أن يكون 80% كحد أقصى من سعر شراء المسكن في حدود 3000.000 دج وذلك حسب عوائد و عمر المقترض.
التسديدات الشهرية	تكون التسديدات الشهرية في حدود 30-40% من الدخل الإجمالي الصافي الشهري للمقترض و تكون ثابتة بشكل شهري.
معدل الفائدة	متغير حسب الشروط العامة للبنك.
منح القرض	يكون عن طريق شيك مسجل بإذن الموثق.
فترة التأجيل	محددة ب 3 اشهر منذ بداية منح القرض.
فترة التسديد	تكون 15 سنة على الأكثر بحيث يجب أن يتم تسديد مبلغ القرض كليا قبل من التقاعد ويمكن أن يمدد السن إلى 65 سنة في حالة حصول المتقاعد على نفس الأجر الذي كان يحصل عليه من قبل.

المصدر: منشورات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة

(2) إجراءات تمويل بناء مسكن خاص

يخصص هذا النوع من القروض لبناء أو توسيع مسكن خاص

جدول رقم (8): خصائص القرض الموجه لبناء مسكن خاص في القرض الشعبي الجزائري

العناصر	الخصائص
المبلغ	يمكن أن يصل إلى 70% من تكلفة البناء أو التوسيع في حدود 2000.000 دج و 5000.000 حسب قدرة المقترض على التسديد
فترة التسديد	تكون 15 سنة على الأكثر وذلك قبل من التقاعد و يمكن أن يمدد إلى 65 سنة في حالة عدم تغير دخل المقترض بعد التقاعد.
التسديدات الشهرية	في حدود 30% من الدخل الإجمالي الصافي الشهري للمقترض وتتم بشكل ثابت كل شهر.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

معدل الفائدة	متغير مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط العامة للبنك.
تقديم القرض	يتم تقديم القرض دفعة واحدة أو على عدة دفعات.
فترة التأجيل	يتم تقديم القرض دفعة واحدة أو على عدة دفعات.

المصدر : منشورات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة

2. إجراءات تمويل المؤسسات في القرض الشعبي الجزائري

تنقسم القروض المقدمة للمؤسسات حسب هدف كل قرض إلى قروض استغلال و قروض استثمار بحيث تختلف إجراءات وشروط التمويل في قروض الاستغلال عنها في قروض الاستثمار و يمكن توضيح إجراءات التمويل في كلا النوعين من خلال النقطتين التاليتين:

1.2 إجراءات التمويل عن طريق قروض الاستغلال في القرض الشعبي الجزائري CPA

إن حجم التمويل المقدم من القرض الشعبي الجزائري سواء كان قصير الأجل أو متوسط الأجل يرتفع من سنة لأخرى.

2.2 إجراءات تمويل الاستثمارات في القرض الشعبي الجزائري CPA

تقوم مصلحة القروض على مستوى المديرية الجهوية بدراسة ملفات قروض الاستثمار من جميع النواحي القانونية منها والإدارية، حيث تتم عملية الدراسة من خلال مجموعة من النقاط يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

جدول رقم (9): النقاط الرئيسية لمنح قروض الاستثمار في القرض الشعبي الجزائري

العناصر	الشروط
1. التعريف بالمؤسسة	❖ الهيكل القانوني ورأس المال الاجتماعي ❖ طبيعة النشاط ❖ مستوى المؤسسة
2. وصف عام للمشروع الاستثماري	❖ مكان المشروع (البلدية، الولاية، والمنطقة بالتحديد). ❖ وصف للمنتجات. ❖ السوق المستهدفة (محلية وطنية أو دولية). ❖ تكلفة الاستثمار. ❖ الهيكل المالي للمشروع. ❖ تقييم حالة الأراضي والمباني من طرف خبير معتمد من طرف البنك.
3. وصف تقني	❖ اختيار طريقة الإنتاج للمشروع ❖ قدرات المشروع
4. دراسة مالية للمشروع	❖ مصادر التمويل الموجودة والمنتظرة. ❖ حساب رأس المال العامل. ❖ توقعات تسديد القروض المطلوبة. ❖ تحليل المردودية المالية للاستثمار التأثير المالي للمشروع على المؤسسة. ❖ تكوين جدول حسابات النتائج وميزانيات تقديرية لنفس فترة الاستثمار ❖ حساب الكلفة المتوقعة لكل منتج ❖ حساب صافي القيمة الحالية (MAN) التدفقات النقدية.
5. تحديد التكلفة الإجمالية للمشروع	❖ تؤخذ بعين الاعتبار كل النفقات المتعلقة بالمشروع والمتضمنة (تكلفة الأراضي تكلفة المباني، تكلفة الآلات والمعدات الحقوق الجمركية مصاريف النقل.... الخ)
6. دراسة السوق المتعلق بمنتج المشروع الاستثماري	❖ تحليل الطلب الحالي والمتوقع للسنوات المقبلة. ❖ تحليل العرض الحالي والمستقبلي للمنتج

المصدر: منشورات المتحصل عليها من بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة 2024

المبحث الثالث: دراسة قرض من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة -

سنقوم بتخصيص هذا المبحث لدراسة ملف القرض المقدم من طرف مؤسسة السيد XX للتجارة بالتجزئة للحوم والدواجن والبيض، حيث يقدم لوكالة ميلة بغرض الحصول على القرض، وقبل منح القرض يقوم البنك بعدة إجراءات تتمثل في الحصول على المعلومات حول المؤسسة طالبة القرض والشروط الواجب توفرها في المقترض.

المطلب الأول: تقديم ملف طلب القرض الفرع الأول: تقديم الشخص والمشروع

تبدأ الإجراءات بحضور ممثل المؤسسة إلى الوكالة، حيث يقوم بتقديم نفس إلى المكلف بالدراسات على مستوى مصلحة القروض وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب القرض، ومعرفة المشروع المراد إنجازه، ومن ثم يقوم رئيس مصلحة القروض بطلب تكوين ملف طلب القرض حسب الشروط المعمول بها.

ونذكر المعلومات الخاصة بالمشروع (الملحق 01):

نشاط المقترض : تجارة اللحوم والدواجن والبيض بالتجزئة.

القطاع : الفلاحة.

الشكل القانوني: شخص طبيعي.

تاريخ الدخول: 2019.

المقر : ميلة.

نوع القرض : قرض متوسط الأجل.

الغرض من القرض : شراء شاحنتين للتبريد .

قيمة القرض : 483000000.

تحصلت المؤسسة على الموافقة المبدئية وقدمت لها نشرية تتضمن مكونات ملف القرض (الملحق 02،

03)، حيث قدمت المؤسسة جميع المعلومات الخاصة بالمشروع.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

ثانيا: الهيكل التمويلي للمشروع لبنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة-

من خلال الجدول التالي سيتم توضيح الهيكل التمويلي للشخص طالب القرض:

الجدول رقم (10): الهيكل التمويلي لمشروع بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة-

العناصر	المبلغ	النسبة %
المساهمة الشخصية	2070000.00	30%
القرض البنكي	4830000.00	70%
المشروع الكلي	6900000.00	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق(04)

نلاحظ من خلال الجدول (03) أن تكلفة المشروع قدرت بـ 6900000.00 دج، وقد ساهم العميل بمبلغ قيمته 2070000.00 دج، أي بنسبة 20%، أما المبلغ المتبقي فكان عبارة عن قرض مقدم من طرف البنك والذي يقدر بـ 4830000.00 دج، أي بنسبة 70%، وبالتالي فإن المشروع يعتمد في تمويله على القرض البنكي بنسبة أكبر من اعتماده على أمواله الخاصة.

المطلب الثاني: الشروط الواجب توافرها في المقترض والوثائق اللازمة

الفرع الأول: الشروط اللازمة توافرها في المقترض

وتتمثل في:

- السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة وخالي من السوابق العدلية كما يهتم البنك إذا كان الزبون قاصرا أم لا.

- أن يكون النشاط يمول الاقتصاد مما يساهم في التنمية الاقتصادية.

- أن يكون المشروع موافقا لعادات وتقاليد المجتمع.

- الدراسة المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والمؤشرات.

الفرع الثاني: الوثائق اللازمة لمنح القرض

1 - الوثائق الإدارية والقانونية

- طلب القرض موقع من الشخص المخول قانونيا.

- نسخة من القانون الأساسي مصادق عليها " بالنسبة للأشخاص المعنويين .

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

- محضر اجتماع للأشخاص المعنويين الذي يعين ويسمح للمسير بالإقراض.
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري إن كان الزبون يتمتع بصفة التاجر أو أي وثيقة أخرى تثبت الصحة الحقيقية للمستفيد "مثل بطاقة الفلاح".
- نسخة من عقد ملكية محل مزاولة النشاط أو المشروع أو عقد كراء.

2 - الوثائق المحاسبية والضريبية

- الميزانيات وجدول حسابات النتائج لسنوات الخمس الأخيرة؛
- تقرير المحاسبين العموميين.
- الميزانية وجدول حسابات النتائج التقديرين.
- الوضعيات الضريبية : شهادات عدم الإخضاع للضريبة والرسوم.

3 - الوضعيات الشبه الضريبية

- شهادة عدم الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- شهادة عدم الانتساب على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

4 - الوثائق الاقتصادية والمالية

- دراسة تقنية اقتصادية بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار؛
- فاتورة شكلية (تقييمية).

بعد تقديم ملف طلب القرض إلى وكالة ميلة، والمتمثل في طلب قرض متوسط الأجل لشراء شاحنتين للتبريد، تقوم الوكالة بدراسة عميقة لملف القرض من خلال تفحص الوثائق المكونة لملف القرض، مبلغ القرض، كما يقوم المكلف بالدراسات بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية الضرورية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض.

المبحث الرابع: التحليل المالي وتقييم المشروع المقدم

بعد تقديم ملف طلب القرض إلى وكالة ميلة، والمتمثل في طلب قرض متوسط الأجل لشراء شاحنتين للتبريد، تقوم الوكالة بدراسة عميقة لملف القرض من خلال تفحص الوثائق المكونة لملف القرض، مبلغ القرض، كما يقوم المكلف بالدراسات بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية الضرورية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: رأس المال العامل

يتمثل رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تغطية الأصول الثابتة. والجدولين التاليين يوضحان لنا قيم رأس المال العامل من أعلى وأسفل الميزانية على التوالي:

الجدول رقم (11): تطور مؤشر رأس المال العامل من أعلى الميزانية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الدائمة	17838652.31	20012484.19	22147433.62	24443671.6	26780135.13
الأصول الثابتة	10829651.69	9410651.69	7991651.69	6572651.69	5153651.69
رأس المال العامل	7009000.62	10601832.5	14155781.93	17871019.91	21626483.44

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

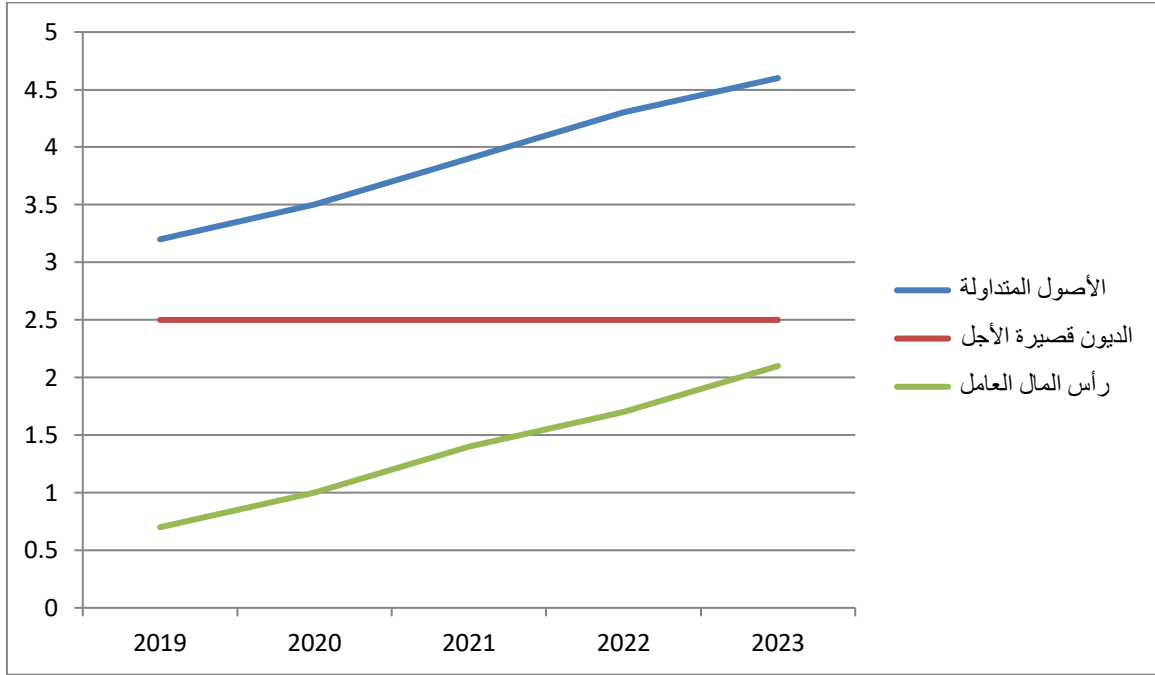
يتضح من البيانات أن الأموال الدائمة شهدت زيادة مستمرة على مدى السنوات الخمس. هذه الزيادة تشير إلى تعزيز التمويل طويل الأجل و أن الأموال الدائمة شهدت زيادة مستمرة على مدى السنوات الخمس. هذه الزيادة تشير إلى تعزيز التمويل طويل الأجل، سواء من خلال حقوق المساهمين أو الديون طويلة الأجل ونلاحظ أن رأس المال العامل نمو ملحوظ على مدار السنوات الخمس، مما يشير إلى تحسن في القدرة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل.

الجدول رقم (12): تطور مؤشر رأس المال العامل من أسفل الميزانية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
ديون قصيرة الأجل	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
رأس المال العامل	7009000.62	10601832.5	14155781.93	1787109.91	21626483.44

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

منحنى بياني لمعطيات الجدول رقم (12)



المصدر: معطيات الجدول رقم (12)

يتضح من البيانات أن الأصول المتداولة شهدت زيادة مستمرة على مدى السنوات الخمس، مما يشير إلى أن الشركة تقوم بزيادة استثماراتها في الأصول المتداولة مثل النقد، الحسابات المدينة، والمخزون. الديون قصيرة الأجل ظلت ثابتة عند 25,291,727.00 طوال الفترة. الثبات في هذا المؤشر يشير إلى أن الشركة لم تزد من التزاماتها القصيرة الأجل.

رأس المال العامل شهد نموًا كبيرًا خلال الفترة، مما يعكس زيادة في الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول (11) أو (12) نلاحظ أن رأس المال العامل موجب للمؤسسة XX خلال جميع السنوات (2019-2023)، كما لاحظنا أنه في تزايد مستمر، هذه الوضعية تدل على أن الأموال الدائمة تغطي كافة الأصول الثابتة ويبقى فائض أو هامش أمان يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة استحقاق الديون، وهذا يعطي صورة واضحة للبنك عن مدى قدرة المؤسسة XX على مواجهة التزاماتها.

وينقسم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع وهي كالتالي:

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

أولاً: رأس المال العامل الصافي

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية، قيم هذا المؤشر نعرضها من خلال الجدول (13):

الجدول رقم (13): تطور مؤشر رأس المال الصافي خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
الديون قصيرة الأجل	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
رأس المال العامل الصافي	7009000.62	10601832.5	14155781.93	1787109.91	21626483.44

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة

الجدول رقم (13) يبرز عدة نقاط رئيسية تعكس التحسن المالي للشركة:

- **زيادة الأصول المتداولة:** الزيادة المستمرة في الأصول المتداولة تعزز قدرة الشركة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل، مما يعكس نمواً في الموارد القابلة للتداول.
 - **ثبات الديون قصيرة الأجل:** الثبات في مستوى الديون قصيرة الأجل يشير إلى عدم زيادة الأعباء المالية القصيرة الأجل، مما يعكس إدارة مستقرة ومتحفظة للديون.
 - **تحسن رأس المال العامل الصافي:** النمو المستمر في رأس المال العامل الصافي يعكس إدارة فعالة للسيولة والموارد المالية، مما يعزز الاستقرار المالي للشركة ويزيد من قدرتها على التوسع والنمو.
- بشكل عام، البيانات تشير إلى إدارة مالية حكيمة وتحسن مستمر في السيولة والقدرة على تلبية الالتزامات المالية، مما يعكس أداءً مالياً قوياً واستدامة على المدى الطويل.

ثانياً: رأس المال العامل الخاص

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة، والجدول (14) يبين قيم هذا المؤشر.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

الجدول رقم (14): تطور مؤشر رأس المال الخاص خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الخاصة	13008625.31	16148484.19	19249433.62	22511671.60	25814135.13
الأصول الثابتة	10829651.69	6737832.5	11257781.93	15939019.91	20660471.44
رأس المال العامل الخاص	2179000.62	6737832.5	11257781.93	15939019.91	20660483.44

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

الجدول رقم (14) يعكس تحسناً عاماً في المؤشرات المالية المتعلقة برأس المال الخاص، مع بعض النقاط البارزة التالية:

- **زيادة الأموال الخاصة:** النمو المستمر في الأموال الخاصة يعكس تحسناً في حقوق المساهمين وزيادة في القيمة المالية للشركة.
 - **زيادة الأصول الثابتة:** بعد انخفاض في 2020، شهدت الأصول الثابتة زيادات كبيرة، مما قد يشير إلى استثمارات جديدة في البنية التحتية والتوسع.
 - **تحسن رأس المال العامل الخاص:** النمو الكبير في رأس المال العامل الخاص يعكس تحسناً في السيولة والقدرة على تمويل العمليات اليومية بشكل مستقل.
- بشكل عام، البيانات تشير إلى إدارة مالية فعالة وتحسن في الاستدامة المالية، مما يعكس قدرة الشركة على تغطية الأصول الثابتة و النمو وتحقيق الأرباح مع زيادة حقوق المساهمين.

ثالثاً: رأس المال العامل الأجنبي

يقصد به قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، هذه الموارد تعتبر ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال الجدول (15) يبين قيم هذا المؤشر.

الجدول رقم (15): تطور مؤشر رأس المال العامل الأجنبي خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي الديون	4830000.00	3864000.00	2898000.00	1932000.00	966000.00
رأس المال العامل الأجنبي	4830000.00	3864000.00	2898000.00	1932000.00	966000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (06) للمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

الجدول رقم (15) يعكس اتجاهًا إيجابيًا في تقليل الاعتماد على رأس المال العامل الأجنبي، وهو ما يمكن أن يكون له عدة تفسيرات ونتائج إيجابية للشركة:

- **تقليل الديون:** الانخفاض المستمر في إجمالي الديون يشير إلى تقليل الالتزامات المالية المستحقة، مما يعزز الاستدامة المالية ويقلل من المخاطر المرتبطة بالديون.
- **الاعتماد على الموارد الداخلية:** قد يكون هذا التوجه نتيجة لتحسين أداء الشركة وزيادة قدرتها على تمويل عملياتها من خلال الأموال الخاصة، دون الحاجة إلى الاستدانة.
- **تحسن السيولة:** تقليل الديون يعزز من سيولة الشركة ويقلل من التكاليف المرتبطة بخدمة الديون مثل الفوائد.

بشكل عام، البيانات تشير إلى إدارة مالية حكيمة تهدف إلى تقليل المخاطر المالية وتعزيز الاستدامة من خلال تقليل الاعتماد على التمويل الأجنبي وزيادة الاعتماد على الموارد الداخلية. هذا الاتجاه الإيجابي يمكن أن يعزز الثقة في الشركة من قبل المستثمرين والدائنين، ويزيد من قدرتها على التوسع والنمو بطريقة مستدامة.

رابعاً: رأس المال العامل الإجمالي

يتمثل رأس المال العام الإجمالي في مجموع الأصول المتداولة، وهي تلك الأصول التي تتحول عادة إلى نقدية خلال السنة. يبين الجدول (16) لنا قيم رأس المال العام الإجمالي للمؤسسة.

الجدول رقم (16) : تطور مؤشر رأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
رأس المال الإجمالي	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)

البيانات في الجدول رقم (16) تظهر أداءً ماليًا قويًا ونموًا مستدامًا لرأس المال العامل الإجمالي خلال الفترة المحددة. تزايد الأصول المتداولة ورأس المال الإجمالي يشير إلى تحسن في قدرة الشركة على تمويل نشاطاتها والتوسع في أعمالها. هذا يعكس إدارة مالية فعالة واستراتيجية نمو مستدامة، مما يعزز الثقة في الشركة ويساهم في تحقيق الأهداف المالية والتنموية على المدى الطويل.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل

يعتبر احتياجات رأس المال المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو حجم الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، والجدول (17) يبين تطور هذا المؤشر.

الجدول رقم (17): تطور مؤشر احتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة ماعد أصول الخزينة	3240710	3240710	1240710	1240741	1240741
الخصوم المتداولة ماعد خصوم الخزينة	25291727.0 0	25291727.0 0	25291727.0 0	25291727.0 0	25291727.0 0
احتياجات رأس المال العامل	-22050986	-22050986	-24050986	-24050986	-24050986

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول (17)، يتضح لنا بأن قيم احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة XX سالبة خلال السنوات الخمسة (2019-2020)، وهذا الانخفاض يعطي صورة واضحة للبنك عن مدى قدرة المؤسسة XX على مواجهة إلتزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال، وأنها ليست بحاجة إلى موارد مالية.

الفرع الثالث: الخزينة

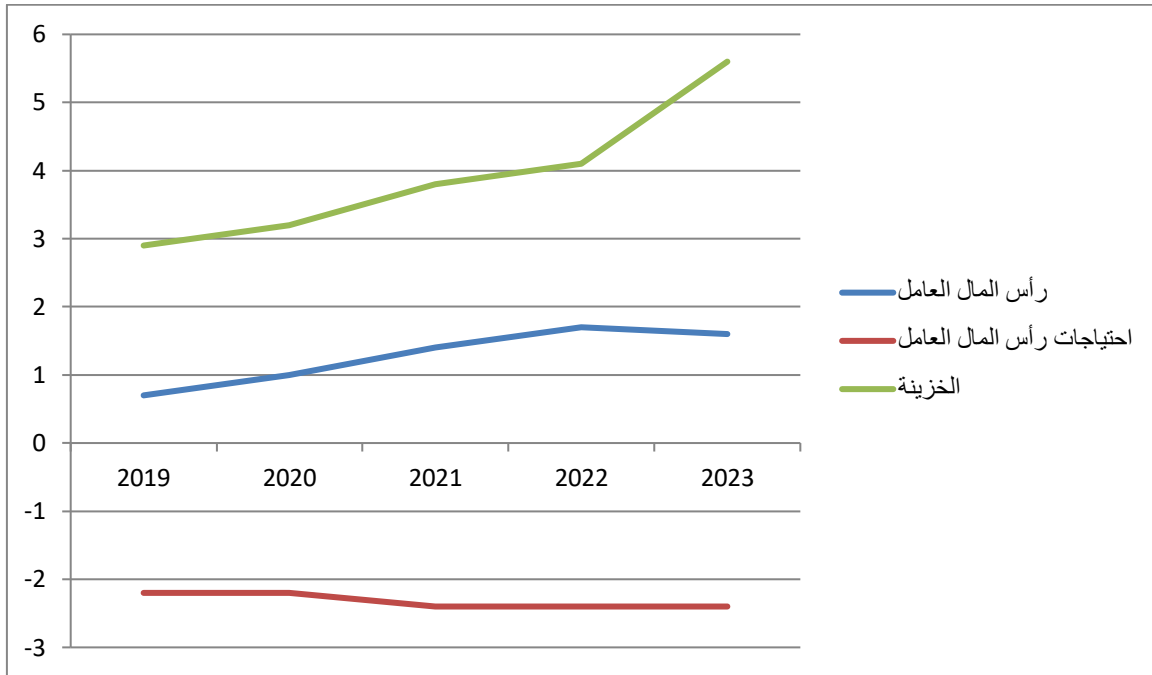
هي مجموع الأصول التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، وتطور هذا المؤشر يبينه الجدول (18)

الجدول رقم (18): تطور مؤشر الخزينة خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
رأس المال العامل	7009000.62	10601832.5	14155781.93	17871019.91	21626483.44
احتياجات رأس المال العامل	-22050986	-22050986	-24050986	-24050986	-24050986
الخزينة	29059989.62	32652818.5	38206767.93	41922005.91	45677469.44

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدولين (11)، (17).

منحنى بياني لمعطيات الجدول رقم (18)



المصدر: معطيات الجدول رقم (12)

من خلال الجدول (18) يتضح لنا بأن خزانة المؤسسة XX موجبة وفي تزايد مستمر خلال جميع السنوات، وهو يعني أن رأس المال العامل غطى كافة احتياجات رأس المال العامل، ويبقى فائض يحول إلى الخزينة، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة XX في توازن مالي مريح من حيث السيولة وبإمكانها القيام بتسديد مستحققاتها بسرعة.

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام المردودية

تدل المردودية على قدرة الوسائل المتوفرة لدى المؤسسة على تحقيق النتيجة.

الفرع الأول: المردودية التجارية

تبين المردودية التجارية الربح المحقق من كل دينار عن المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، حيث يتم توضيح هذا المؤشر في الجدول (19):

الجدول رقم (19): تطور مؤشر المردودية التجارية خلال الفترة 2023-2019

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
نتيجة الدورة الصافية	3716995.50	4280431.88	4439100.43	4655922.98	4772036.53
رقم الأعمال خارج الرسم	40000000	42000000	44100000	46305000	48620250
المردودية التجارية	0.09	0.10	0.10	0.10	0.09

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (013)، (14) للمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

البيانات في الجدول رقم (19) تشير إلى تحسن مستمر في نتيجة الدورة الصافية للشركة خلال الفترة المحددة، و موجوبية المردودية التجارية للمؤسسة خلال السنوات الخمسة (2019-2023). هذا يعكس إدارة فعالة للأعمال و أن رقم الأعمال السنوي الصافي غطى جميع التكاليف واعتماد المؤسسة على استراتيجية نمو قوية، مما يمكن أن يعزز الثقة في الشركة ويسهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق مزيد من النمو في المستقبل.

ثانياً: المردودية الاقتصادية

تقيس المردودية الاقتصادية الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، والجدول (20) يبين قيمها.

الجدول رقم (20): تطور مؤشر المردودية الاقتصادية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
فائض الإجمالي للاستغلال	4400400.00	6005400.00	6105970.00	6256694.00	6306709.00
الأصول الاقتصادية	43130379.31	45304211.19	47439160.62	49735398.60	52071862.13
المردودية الاقتصادية	0.10	0.13	0.12	0.12	0.12

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (07) للمؤسسة.

أحد أهم النقاط التي يتضح من الجدول هو الزيادة المستمرة في الفائض الإجمالي للاستغلال خلال الفترة المذكورة. هذا يعني أن الشركة تتمكن من تحقيق المزيد من الأرباح بكفاءة أكبر، مما يعكس تطوراً إيجابياً في عملياتها وتحسيناً في إدارتها.

بالإضافة إلى ذلك، يظهر الجدول زيادة مستمرة في الأصول الإجمالية للشركة، مما يعكس نمواً وتوسعاً في نطاق عملياتها. هذا يعزز القدرة التنافسية للشركة ويمهد الطريق لتحقيق المزيد من النجاحات في المستقبل.

أيضاً، يتضح أن معدل المردودية الاقتصادية قد ارتفع إلى 0.13 في السنة الثانية المدروسة واعتدل في 0.12 في السنوات الباقية وهذا يشير إلى أن الشركة تحقق أرباحاً أكبر مقابل كل وحدة من الموارد التي تستثمرها. هذا يعكس فعالية استراتيجيات الاستثمار والإدارة المالية للشركة.

بشكل عام، يوضح الجدول تحسناً ملحوظاً في أداء الشركة على مدى السنوات الخمس. هذا يعكس إدارة فعالة واستراتيجية ناجحة، ويشير إلى القدرة القوية للشركة على التكيف مع التغييرات في البيئة الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام..

ثالثا : المردودية المالية

تعتبر هذه النسبة المقياس الحقيقي والممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة، حيث تدل المردودية المالية على العائد الذي يحصل عليه الملاك مقابل كل دينار مستمر، قيم هذه المردودية يبينها الجدول (21).

الجدول رقم (21) : تطور مؤشر المردودية المالية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
النتيجة الصفائية	3716995.50	4280431.88	4439100.43	4655922.98	4772036.53
الأموال الخاصة	13008652.31	16148484.19	19249433.62	22511671.60	25814135.13
المردودية المالية	0.28	0.26	0.23	0.20	0.18

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (06) للمؤسسة.

تظهر البيانات في الجدول رقم (21) تطورا سلبيا في مؤشر المردودية المالية للشركة خلال الفترة المحددة وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على استغلال مواردها المالية المتاحة بشكل عقلاني وعليه تحقيق نتيجة أكبر.

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

الفرع الأول: نسب السيولة

تعتبر النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي انتشارا وسهولة واستخداما من طرف البنوك التجارية، حيث يتم استخدام هذه النسب للحصول على معلومات حول سيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول، ومن أجل الحكم على سيولة المؤسسة نقوم بحساب النسب الثلاث والمتمثلة في نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة النقدية.

أولا: نسبة السيولة العامة (المتداولة)

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية، أي تبين عدد المرات التي تزيد فيها الأصول المتداولة على الالتزامات الجارية، والجدول (22) يبين قيمها.

الجدول رقم (22): تطور مؤشر السيولة العامة خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/النسبة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
ديون قصيرة الأجل	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
نسبة السيولة العامة	1.27	1.41	1.55	1.70	1.85

من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

من خلال الجدول (22) نلاحظ أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة XX في تزايد مستمر خلال السنوات الخمسة (2019-2023)، حيث نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من الواحد ، وهذا يعني أن المؤسسة XX قادرة على تغطية كل ديونها القصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية، وهذا يعطي للبنك ثقة أكبر في قدرة المؤسسة XX على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في تلك الفترة.

ثانيا: نسبة السيولة السريعة

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية دون اللجوء إلى المخزون، وقد كانت قيم هذه النسبة خلال الفترة (2019-2023) كما هو موضح في الجدول (23).

الجدول رقم (23): تطور مؤشر السيولة السريعة خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأصول المتداولة ما عدا المخزونات	32300727.62	35893559.50	39447508.93	43162746.91	46918210.44
الخصوم المتداولة	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
نسبة السيولة السريعة	1.27	1.41	1.55	1.70	1.85

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

يتضح لنا من الجدول (23) زيادة مستمرة في قيمة الأصول المتداولة على مدى السنوات الخمس مع ثبات قيمة الخصوم المتداولة تصحبها نسبة السيولة السريعة المتزايدة والأكبر من الواحد ، وهذا يعني أن المؤسسة XX قادرة على تغطية خصومها المتداولة دون استخدام مخزونها ، وبالتالي تستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون أن تلجأ إلى بيع مخزونها السلعي في تلك الفترة.

ثالثا: نسبة السيولة النقدية

تظهر النسبة مقدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل في آجال قياسية باستخدام القيم الجاهزة، قيم هذه النسبة موضحة في الجدول (24).

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

الجدول رقم (24): تطور مؤشر نسبة السيولة النقدية خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
القيم الجاهزة	29059986.62	32652818.50	38206767.93	41922005.31	45677469.44
ديون قصيرة الأجل	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00	25291727.00
نسبة السيولة النقدية	1.14	1.29	1.51	1.65	1.80

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

يبين الجدول (24) أن نسبة السيولة النقدية للمؤسسة XX أكبر من النسبة المقبولة والتي تكون محصورة بين (25%-35%)، وهذا يدل على أن المؤسسة تحتفظ بقدر معقول من النقدية في خزينتها، وهذا يدل أن المؤسسة XX لا تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها.

الفرع الثاني: نسب النشاط

تعتبر نسب النشاط من أكثر النسب المستخدمة في قياس كفاءة المؤسسة في دوران موجوداتها، حيث تقيس سرعة تحويل عناصر الميزانية إلى مبيعات أو نقد، حيث يمكن من خلال ذلك معالجة القصور الناجم عن استخدام نسب السيولة التي تعتمد على الحسابات المتداولة كأساس للقياس.

أولاً: مهلة دوران إجمالي الأصول

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة ، والجدول (25) يبين قيم هذا المؤشر

الجدول رقم (25): تطور مؤشر مهلة دوران إجمالي الأصول خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
صافي المبيعات	40000000.00	42000000.00	44100000.00	46305000.00	48620250.00
مجموع الأصول	43130379.31	45304211.19	47439160.62	49735398.60	52071862.13
مهلة دوران الأصول	0.92	0.92	0.92	0.93	0.93

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (07) للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول (25) تزايد كل من صافي المبيعات ومجموع الأصول و أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.92 دج بالنسبة للسنوات الثلاث (2019-2021)، أما بالنسبة لسنتين (2021 2022) كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.93، وهذا يعني أنه يوجد تطور صغير جدا في كفاءة إدارة المؤسسة XX.

ثانياً: معدل دوران الأصول الثابتة

تكمن أهمية هذا المعدل في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، والجدول (26) يوضح قيم هذا المؤشر.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

الجدول رقم (26): تطور مؤشر معدل دوران الأصول الثابتة خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
صافي المبيعات	40000000.00	42000000.00	44100000.00	46305000.00	48620250.00
الأصول الثابتة	10829651.69	9410651.69	7991651.69	6572651.69	5153651.69
مهلة دوران الأصول الثابتة	3.69	4.46	5.51	7.04	9.43

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (07) للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول (26) نلاحظ تزايد كل من قيمة صافي المبيعات و الأصول الثابتة ومنه معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة XX في تزايد مستمر خلال الفترة 2019-2023، وهذا يدل على مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.

ثالثا: نسبة التمويل الدائم

ولتوضيح قيم هذا المؤشر نستعين بالجدول (27).

تقيس هذه النسبة درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة وهي تحدد مستوى رأس المال العامل،

الجدول رقم (27) : تطور مؤشر نسبة التمويل الدائم خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الدائمة	17838652.31	20012484.19	22147433.62	24443671.6	26780135.13
الأصول الثابتة	10829651.69	9410651.69	7991651.69	6572651.69	5153651.69
نسبة التمويل الدائم	1.64	2.50	2.77	3.71	5.19

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

يتضح من الجدول (27) أن قيمة الاموال الدائمة في تزايد مستمر مع انخفاض قيمة الاصول الثابتة ويصاحبها تزايد بشكل مستمر نسبة التمويل الدائم للمؤسسة XX خلال الفترة (2019 2020) ، وهذا يعني أن المؤسسة XX قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة باستخدام أموالها الدائمة.

رابعا: نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ويشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد ، وهذه النسبة يوضحها الجدول (28).

الجدول رقم (28) : تطور مؤشر نسبة التمويل الخاص خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2023	2024
الأموال الخاصة	13008652.31	16148484.19	19249433.62	22511671.60	25814135.13
الأصول الثابتة	10829651.69	9410651.69	7991651.69	6572651.69	5153651.69
نسبة التمويل الخاص	1.20	1.71	2.40	3.42	5.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

نلاحظ من الجدول (28) أن الأموال الخاصة في تزايد مستمر مع انخفاض قيمة الأصول الثابتة خلال فترة الدراسة مما أدى لتزايد نسبة التمويل الخاص للمؤسسة XX بشكل مستمر ، وهذا يدل على أن المؤسسة XX تستطيع تغطية أصولها الثابتة باستخدام أموالها الخاصة، وهذا مؤشر إيجابي يدل على أن هناك توازن مالي.

خامسا: نسبة التمويل الخارجي

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه في تمويل أصولها من أموال الغير، وهذه النسبة يوضحها

الجدول رقم (29): تطور مؤشر نسبة التمويل الخارجي خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الديون	30121727.00	29155727.00	28189727.00	27223727.00	26257727.00
مجموع الأصول	43130379.31	45304211.19	47439160.62	49735398.60	52071862.13
نسبة التمويل الخارجي	0.69	0.64	0.59	0.54	0.50

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول (29) أن نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة XX في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمسة (2019 2023) وذلك لانخفاض مجموع الديون مصاحبا بارتفاع قيمة مجموع الأصول ، أي أن المؤسسة XX قادرة على تسديد ديونها في حالة التصفية من خلال بيع موجوداتها.

الفرع الثالث: نسب المديونية

أولاً: نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام

هي نسبة تقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة ، قيم هذه النسبة يوضحها الجدول(30).

الجدول رقم (30): تطور نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام خلال الفترة 2019-2023

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الخاصة	13008652.31	16148484.19	19249433.62	22511671.60	25814135.13
مجموع الأصول	43130379.31	45304211.19	47439160.62	49735398.60	52071862.13
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	0.30	0.35	0.40	0.45	0.49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة.

يُلاحظ من الجدول أن نسبة الاستقلالية المالية للشركة قد انخفضت على مدى الفترة المذكورة، حيث انخفضت من 0.30 في عام 2019 إلى 0.49 في عام 2023. هذا يعني أن الشركة تعتمد بشكل أكبر على التمويل الخاص وتقل نسبة استخدام الأموال العامة في تمويل أنشطتها ومشاريعها.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

ثانيا: نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم

هي نسبة تقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة، والجدول (31) يبين قيمها.

الجدول رقم (31): تطور مؤشر نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم خلال الفترة (2019-2023)

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الأموال الخاصة	13008652.31	16148484.19	19249433.62	22511671.60	25814135.13
الموارد الدائمة	17838652.31	20012484.19	22147433.62	24443671.6	26780135.13
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	0.72	0.80	0.86	0.92	0.96

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (05)، (06) للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول (31) أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة XX موجبة وفي ارتفاع مستمر خلال الفترة (2019-2023)، كما نلاحظ أنها أكبر من 50%، وهو المقياس المناسب لاعتماد المؤسسة XX في تمويلها الدائم على الأموال الخاصة.

ثالثا: نسبة تغطية المصاريف المالية

تدل هذه النسبة على قدرة المؤسسة في التحكم في مصاريفها المالية والجدول (32) يوضح قيمها.

الجدول رقم (32): تطور مؤشر نسبة تغطية المصاريف المالية خلال الفترة 2023-2019

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
المصاريف المالية	157246.38	305968.12	247869.57	181771.02	115672.46
رقم الأعمال السنوي الصافي	40000000.00	42000000.00	44100000.00	46305000.00	48620250.00
نسبة تغطية المصاريف المالية	0.0039	0.0072	0.0056	0.0039	0.0023

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (07) للمؤسسة.

من خلال الجدول (32) يتبين لنا أن المصاريف المالية تستمر في الانخفاض مع ارتفاع رقم الأعمال السنوي الصافي وينتج عن ذلك انخفاض نسبة تغطية المصاريف المالية خلال السنوات وهذا يدل على أن المؤسسة XX تتحكم في مصاريفها المالية بشكل جيد، فكلما كانت نسبة تغطية المصاريف المالية منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

المطلب الرابع: التقييم باستخدام معايير الربحية

الفرع الأول: معيار صافي القيمة الحالية

معيار صافي القيمة الحالية عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي ستتحقق على مدى عمر المشروع وبين قيمة الاستثمار المبدئي للمشروع.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

أولاً: حساب التدفقات النقدية السنوية

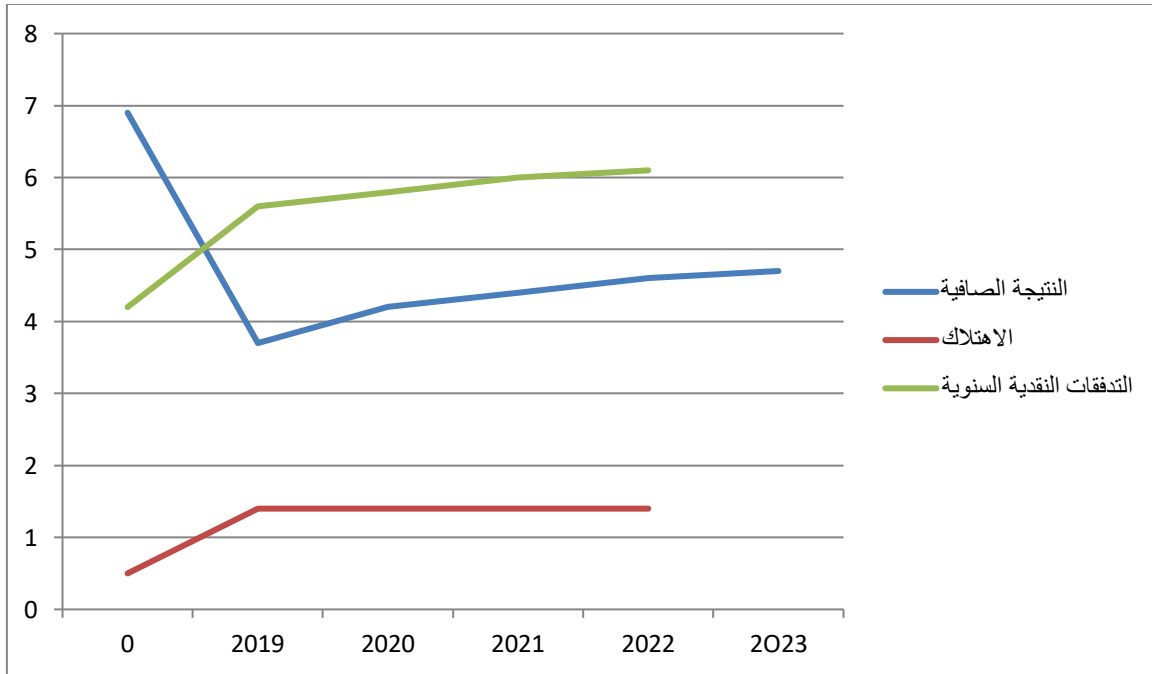
وقبل حساب صافي القيمة الحالية نقول أولاً بحساب التدفقات النقدية، والجدول (33) يوضح ذلك.

الجدول رقم (33): التدفقات النقدية السنوية خلال الفترة 2019-2023

السنة/ المؤشر	0	2019	2020	2021	2022	2023
النتيجة الصافية	6900000.00	3716995.50	4280431.88	4439100.43	4655922.98	4772036.53
الاهتلاك		526158.12	1419000.00	1419000.00	1419000.00	1419000.00
التدفقات النقدية السنوية		4243153.62	5699431.88	585810.43	6074922.98	6191036.53

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (06)، (07) للمؤسسة

منحنى بياني لمعطيات الجدول رقم (33)



المصدر: معطيات الجدول رقم (33)

يوضح الجدول التدفقات النقدية السنوية للشركة من عام 2019 إلى 2023، مبيّناً ارتفاعاً ملحوظاً من 3716995.50 في عام 2019 إلى 4772036.53 في عام 2023. توضح الأرقام توزيع التدفقات النقدية بين الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. قد يكون هذا الارتفاع ناتجاً عن زيادة الأرباح أو استثمارات كبيرة في مشاريع جديدة أو عمليات استحواذ، وهذا يعد مؤشراً حيوياً على الصحة المالية للشركة، حيث تعكس قدرتها على توليد النقد واستخدامه في سداد الديون، وتوزيع الأرباح، والاستثمار في النمو المستقبلي.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

ثانيا : حساب صافي القيمة الحالية

$$VAN = \sum (RT / (1+r)^{i_0})$$

$$VAN = (4243153.62 / (1+0.03)^1) + (5699431.88 / (1+0.03)^2) + (585810.43 / (1+0.03)^3) + (6074922.98 / (1+0.03)^4) + (6191036.53 / (1+0.03)^5) - 9600000.00$$

$$= 13865860.31$$

نلاحظ من خلال النتيجة المتحصل عليها أن صافي القيمة الحالية للمؤسسة XX موجبة، وهذا يعني أن المشروع حقق مردودية إيجابية، وعليه فالبنك سيقوم بتمويل المشروع.

الفرع الثاني: التقييم باستخدام دليل الربحية

يعرف دليل الربحية بأنه المعيار الذي يقيس قدرة المشروع على تحقيق الأرباح.

دليل الربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة / التكلفة الأولية للاستثمار

$$IP = 13865860.21 / 9600000.00 = 2.009$$

من خلال النتيجة المتحصل عليها نلاحظ أن دليل الربحية للمؤسسة XX أكبر من الواحد، معناه أن كل دينار منفق من قيمة القرض، يدير 2.009 دج من الأرباح، وعليه يمكن للبنك قبول تمويل المشروع.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص جميع المؤشرات المحسوبة في الجدول التالي:

الجدول (34): إجمالي مؤشرات التوازن المالي لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة XX

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022	2023
رأس المال العامل	7009000.62	10601832.5	14155781093	17871019.91	21626483.44
أرس المال العامل الصافي	7009000.62	10601832.5	14155781.93	1787109.91	21626483.44
رأس المال الخاص	2179000.62	6737832.5	11257781.93	15939019.91	20660483.44
أرس المال العامل الأجنبي	4830000.00	3864000.00	2898000.00	1932000.00	966000.00
أرس المال العامل الإجمالي	32300727.62	35893559.50	39447058.93	43162746.91	46918210.44
احتياجات رأس المال العامل	-22050986	-22050986	-24050986	-24050986	-24050986
الخزينة	29059989.62	3265281.5	38206767.93	41922005.91	45677469.44
المردودية التجارية	0.09	0.10	0.10	0.10	0.09
المردودية الاقتصادية	0.10	0.13	0.12	0.12	0.12
المردودية المالية	0.28	0.26	0.23	0.20	0.18
نسبة السيولة العامة	1.27	1.41	1.55	1.70	1.85
نسبة السيولة السريعة	1.27	1.41	1.55	1.70	1.85
نسبة السيولة	1.14	1.29	1.51	1.65	1.80

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - ميلة -

النقدية					
مهلة لوارن إجمالي الأصول	0.93	0.93	0.92	0.92	0.92
معدل لوارن الأصول الثابتة	9.43	7.04	5.51	4.46	3.69
نسبة التمويل الدائم	5.19	3.71	2.77	2.50	1.64
نسبة التمويل الخاص	5.00	3.42	2.40	1.71	1.20
نسبة التمويل الخارجي	0.50	0.54	0.59	0.64	0.69
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام	0.49	0.45	0.40	0.35	0.30
نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	0.96	0.92	0.86	0.80	0.72
نسبة تغطية المصاريف المالية	0.0023	0.0039	0.0056	0.0072	0.0039

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة

بعد انتهاء بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة - من إجراء الدراسة على ملف طلب القرض من جانبها العام والتحليلي، يقوم في مرحلة أخيرة باتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض، وذلك حسب التنظيم المعمول به في كل بنك.

وبناء على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة XX بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية، والمردودية، ومعايير تقييم الربحية، تم تشخيص وضعية المؤسسة XX بأنها وضعية تسمح لها بالاستفادة من القرض، حيث كانت نتائج التحليل المالي للمؤسسة طالبة القرض إيجابية على العموم، ومشجعة على مواصلة إجراءات منح القرض، وبذلك قرر البنك منح القرض المطلوب للمؤسسة XX.

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الجزء التطبيقي إلى دراسة حالة ملف بنك قرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة - حيث حاولنا إلقاء الضوء على أهم الدراسات التي تجريها الوكالة من أجل منح القرض وتتمثل حسب دراستنا الميدانية هذه في دراسة الوضعية المالية للعميل من خلال الوثائق المقدمة من طرفه والمتضمنة الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج التي تمكنه من حساب بعض النسب الخاصة بالخزينة نسب الهيكلية، نسب المردودية الخاصة بنشاطه، والتي تمكننا فعلا من الوصول إلى معطيات حقيقية تعكس الوضعية المالية للعميل وبالتالي يمكن القول أن البنك يعتمد على التحليل المالي في تشخيص وضعية طالب القرض في اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

خاتمة عامة

من خلال دراسة هذا الموضوع، يظهر للباحث أن التحليل المالي للبنوك التجارية يمثل أداة حيوية لاتخاذ القرارات بشكل فعال، حيث يساهم في فهم الوضع المالي للبنك وتحديد نقاط القوة والضعف في استراتيجيته المالية. يُعتبر التحليل المالي من الأدوات الرئيسية التي يمكن لأي مؤسسة استخدامها لتقييم أداءها المالي وتحديد التدابير اللازمة لتعزيز نجاحها. يتضمن ذلك استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والمؤشرات المالية لتحليل الأداء واقتراح الحلول للتحسين.

تعمل البنوك التجارية كوسيط مالي بين أصحاب الأموال والمستثمرين، وقد تطورت خدماتها وأصبحت أكثر تعقيداً وتنوعاً مع التطور التكنولوجي. تشمل خدماتها القياسية وظائف متعددة، وتقوم بتحليل مالي لعملائها لتقييم قدرتهم على سداد القروض والالتزامات المالية الأخرى. إن منح القروض تمثل عنصراً أساسياً في عمل البنوك التجارية، حيث تعتبر هذه القروض مصدراً أساسياً للإيرادات، وبالتالي يجب أن تستند سياسات القرض للبنوك إلى معايير مالية سليمة تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية وإدارة المخاطر بفعالية.

✓ اختبار صحة الفرضيات

• **الفرضية الأولى:** تتمثل أهمية التحليل المالي في البنوك التجارية تكمن في توفير معلومات دقيقة وشاملة عن الوضع المالي للعملاء المقترضين، مما يساعد في تقييم قدرتهم على سداد القروض وتحديد المخاطر المالية المحتملة.

• **الفرضية الثانية:** التحليل المالي يعتبر أداة أساسية في تسيير طلبات منح القروض، ولكنه ليس كافياً بمفرده. يجب استخدام أدوات أخرى مثل تقييم السيولة، الربحية، وتقييم الضمانات المقدمة قبل اتخاذ قرار نهائي بمنح القرض.

• **الفرضية الثالثة:** الأدوات التي يمكن التحكم من خلالها في تحليل الوضع المالي لمؤسسة قبل منح قرض تشمل تحليل القوائم المالية لتقييم الأصول والخصوم والربح والخسارة، وكذلك تحليل نسب السيولة والربحية والديون، بالإضافة إلى تقييم الوضع الاقتصادي العام وتأثيره على القدرة على سداد القرض المقترح.

✓ نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية ويمكن تلخيصها كالتالي:

✓ النتائج النظرية

1. تساعد أدوات التحليل المالي إدارة البنك على اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.
2. للبنك التجاري أهداف متعارضة (الربحية، السيولة، الأمان) يسعى دائماً للتوفيق بينها.

3. يعد التحليل المالي من أكثر الوسائل نجاعة في اتخاذ القرارات المالية.
4. حلقة البنك هو من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.
5. لكل بنك تجاري سياسة إقراضية تضمن له سلامة القروض التي يمنحها.

✓ النتائج التطبيقية

1. يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - بتشخيصه للوضعية المالية بناءا على تحليله للميزانية المالية، جدول حساب النتائج.
2. تقوم البنوك التجارية بدراسة دقيقة وشاملة حول طلب القرض قبل اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه.
3. يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على التحليل المالي باعتباره وسيلة لكشف نقاط القوة والضعف للمؤسسة طالبة القرض.
4. تعتبر دراسة الجدوى المالية للمشروع من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري - وكالة ميلة - التي تسبق تنفيذ المشاريع بحيث تحدد إمكانية نجاحها وفشلها كما تساهم في تفادي مخاطر عدم قبل المستثمرين.
5. من خلال نتائج نسب السيولة يمكن القول أن المؤسسة تتمتع بوضع مالي مريح يسمح لها بمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

✓ الاقتراحات

- من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع يمكن الخروج بجملة من التوصيات والاقتراحات تتمثل في:
- التركيز على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لأنه يوضح لنا نقاط القوة والضعف وهذا ما يساعد المديرين في معالجة نقاط القوة ونقاط الضعف واتخاذ القرارات الصحيحة.
 - توفير تقنيات جديدة وتسهيلات لتقديم القروض .
 - السعي لخلق محيط عمل ملائم وتحفيز الموظفين والرفع من كفاءتهم المهنية بالتكوين المستمر واكتساب الخبرة.
 - إيجاد طرق لمنح القروض تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
 - استحداث طرق جديدة من طرف البنوك لتطوير العمل البنكي.

✓ آفاق الدراسة

بالرغم من الجهود المبذولة خلال السنة لإثراء الموضوع أكثر إلا أنه من الطبيعي ألا يتم الإلمام بجميع عناصر الموضوع إذ بقيت الكثير من النقاط تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق ونقترح دراسة العناوين التالية:

- مخاطر القروض البنكية وضمانات منحها.
- ما مدى تأثير السياسة الإقراضية مستقبلا على قرار منح القرض.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

❖ الكتب

- (1) ابراهيم عبد العزيز شيخا، أصول الإدارة العامة منشأة المعارف للنشر والتوزيع، مصر، 1993 ، ص 341.
- (2) ابو القاسم محمد، الادارة المالية والتحليل المالي ، دار المستقبل للنشر، عمان ، 2000، ص 225.
- (3) اسعد حميد العلي، ادارة المصارف التجارية: مدخل ادارة المخاطر ، الطبعة الاولى ، دار الذاكرة ، عمان، 2008، ص 185-192.
- (4) إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي – Gestion financière - طبعة ثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 86.
- (5) حسين بلعجوز : نظرية القرار (مدخل) اداري وكمي)، مؤسسة شيف الجامعة الإسكندرية، 2008، ص 102-103.
- (6) حسين بلعجوز ، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ص 99.
- (7) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقيم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، من م: 20-22.
- (8) خالد الخطيب، فريد كورتل، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 129-131.
- (9) خلدون ابراهيم شريعات الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر عمان الأردن، 2001، الطبعة 1، ص 93.
- (10) د.عدنان تايه النعيمي، التحليل و التخطيط المالي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 11-12
- (11) السيد شحاته، التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، 2018، ص 131-136.
- (12) شاكرك القزويني ،محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص 90
- (13) شعيب شئوف، التحليل المالي الحديث: طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 38-39.
- (14) طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 158-159.

- (15) عبد السيد عبد المطلب القنصايات النقود والبنوك الأساسية والاستحداثيات الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، من 153
- (16) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو وقف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 164.
- (17) عبد القدر علا نعيم وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك دار البداية الأردن، 2012، ص 168-169.
- (18) عهود عبد الحفيظ، علي الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 50 - 52.
- (19) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008، ص 52-55.
- (20) كنجو عبدو، كنجو إبراهيم، الإدارة المالية، دار السر، عمان، 1997، ص 88.
- (21) مبارك لسوس، التسيير المالي، طبعة ثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 45-46.
- (22) المحمد احمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي ط1، مركز الكتاب الأكاديمي عمان 2018، ص 124.
- (23) محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر الإسكندرية، 2007، ص 57.
- (24) محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص 110.
- (25) محمد مطر: التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والطباعة، ط1، عمان، الأردن، سنة 2000، ص6.
- (26) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة العربية، مصر، 1985، ص 213
- (27) مليكة زغيب، ميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 16
- (28) مهند جعفر، حسن حبيب، اساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي المؤسسات العامة السودانية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 2، ص56.
- (29) نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ط 1، ص 83 .
- (30) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص13.
- (31) وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص28

32) يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006 ص 84-85.

❖ الرسائل العلمية

1. ايمان بوشلاغم، فاطمة شوافة، دور التحليل المالي في الرقابة على الأداء المالي وكشف الانحرافات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015، ص 66
2. محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي مذرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منتوري،قسنطينة الجزائر ، 2012 ، ص 96-97.
3. مزاييرة أحلام، دور التحليل المالي في تقديم مخاطر الائتمان المصرفي ،مذكرة قبل شهادة الماستر اكاامي في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ،ص 30.
4. هون الله سعاد ،القرض المصغر في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير التخصص شير واقتصاد مؤسسة جامعة من خلدون، البورت 2002 ص6-9.

❖ المجلات

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص86.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص31

ثانيا: باللغة الاجنبية

1. EricRumalanéde, "comptabilité générale", Bertl education Alger, 2009. p62
2. Hewéravily, Vanessa senet, Principes d'analyse Financière, Hachette, Paris, 2009, p77.
3. Michelle de morgues, la monnaie système financière théorie monétaire, économique, 2 paris, 1993, p 178. 14
4. Pierre Conzo la gestion financière de l'entreprise, 5ème édition, Paris, 1979, p:135.

الملاحق

الملحق رقم (1) : طلب الاستفادة من القرض

Entreprise : **X X** commerce détail viande

IFN° : 197618170052037

ART N° : 18050175036

A Monsieur
Le Directeur de crédit populaire D'Algérie (CPA)

Objet : Demande de mise en place d'un crédit

A MOYEN TERME

J'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir m'accorder un crédit terme d'un montant de 4.830.000 DA qui sera utilisé pour le financement de l'acquisition de deux véhicules de transport qui sont indispensables pour l'exercice de l'activité commerce de détail des viandes en général.

Les valeurs des deux véhicules en question se présentent comme suit

- Deux camions frigo K 2500 BVM pour 4 830 000.00 DA

Il demeure entendu que L'acquisition de l'investissement projeté qui de l'ordre de 4 830 000.00 DA permettra de renforcer ses capacités de transport dans le but d'augmenter la part du marché qui y est d'année en année des plus prometteur.

Je reste à votre entière disposition pour toutes autres informations complémentaires que vous jugeriez nécessaires

Dans cette attente, veuillez agréer, Monsieur le directeur l'expression de ma distinguée considérations.

Le Gérant propriétaire

الملحق رقم (2) : الوثائق اللازمة لملف طلب القرض

SOMMAIRE

Titre 01 : L'étude

01-01 : Objet de l'étude

Titre 02 : l'entreprise et son environnement économique, commercial et légal

02-01 : présentation générale de l'entreprise

02-01-01 : Identité

02-01-02 : localisation

02-01-03 : domiciliations et relations bancaires

02-01-03-01 : Domiciliations Bancaires

02-01-03-02 : Ancienneté des relations

02-01-04 : communication

02-01-05 : Dirigeants

02-01-06 : Investissements existants

02-01-06-01 : Equipements D'exploitation

02-01-07 : Outils et traitement comptables

02-02 : Environnement économique, commercial et légal

Titre 03 : Bilan D'ouverture

03-01 : Identification du crédit bancaire

03-02 : Examen du bilan d'ouverture

Titre 04 : L'investissement

04-01 : vision et axes stratégiques de développement de l'entreprise

04-01-01 : Objectifs stratégiques

04-01-02 : Objet et justification de l'investissement

04-02 : Présentation descriptive du projet d'investissement

04-02-01 : localisation du projet

04-02-02 : Planning de réalisation et de mise en exploitation de l'investissement

04-03 : Présentation chiffrée du projet d'investissement

04-03-01 : Tableau chiffrée de la partie immobilière de l'investissement

04-03-02 : Tableau chiffrée des équipements de l'investissement



الملحق رقم (3) : تابع

Titre 05 : Le Financement, les projections financières et la rentabilité économique

05-01 : Le schéma de financement envisagé

05-02 : Eléments constitutifs du plan de financement

05-02-01 : Tableau d'amortissements du crédit d'investissement sollicité

05-02-02 : Tableau d'amortissements des d'investissements comptabilisés au bilan

05-02-03 : Tableau d'amortissements des d'investissement à acquérir

05-02-04 : Tableau d'amortissements consolidés

05-03 : Tableau des projections comptables à 5 ans des TCR et des Bilans

05-03-01 : Projection du chiffre d'affaire

05-03-02 : Projection des matériel et fournitures consommées

05-03-03 : projection des services

05-03-04 : projection des frais de personnel

05-03-05 : projection des impôts et taxes

05-03-06 : projection des frais financiers

Titre 06 : Bilan Prévisionnelle

Titre 07 : Garanties à proposer

Titre 08 : Annexes documents nécessaires au dossier



الملحق رقم (4) : الهيكل التمويلي لمشروع بنك القرض الشعبي الجزائري

LE SCHEMA DE FINANCEMENT

LE SCHEMA DE FINANCEMENT

NATURE DU FINANCEMENT	CONTENU DE
1-AUTO FINANCEMENT PARAPORTS EN COMPTE COUPLANT	36
2-EMRUNTS SOLLICITE	1 96
TOTAL 1+2	1 96

Titre 04 : L'investissement

04-01 : Vision et axes stratégiques de développement

Elargir l'entreprise par l'acquisition de nouveaux produits pour renforcer et minimiser les charges et offrir diversifiés de produits produits au client

04-01-01 : Objectifs stratégiques

Les investissements à accroître de

-L'acquisition du nouveau matériel (investissement) pour le projet de commerce de détail (moyens matériels) au régime contrats à moyen terme

04-01-02 : Objet et justification de

L'investissement projeté à se référer aux dépenses de dépenses Viande-volailles et œufs

04-02 : Présentation descriptive

04-02-01 : localisation du projet

Entreprise « XXX »

Commune d'Alger

et

الملاحق رقم (5) : الميزانية جانب الاصول - للسنوات المالية 2019-2023

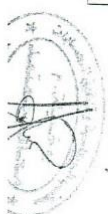
BILANS PREVISIONNELS (ACTIF)						
ACTIF	Previsions					
	EX 2019	EX 2020	EX 2021	EX 2022	EX 2023	
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou negatif						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles						
Terrains						
Batiments						
Autres immobilisations corporelles	9 844 001.69	8 415 001.69	6 996 001.69	5 577 001.69	4 158 001.69	
Immobilisations en concession						
Immobilisations en cours						
Immobilisations financières						
Titres mis en équivalence						
Autres participations et créances rattachées						
Autres titres immobilisés						
Prêts et autres actifs financiers non courants	995 650.00	995 650.00	995 650.00	995 650.00	995 650.00	
Impôts différés actif						
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 829 651.69	9 410 651.69	7 991 651.69	6 572 651.69	5 153 651.69	
ACTIF COURANT						
Stocks et en cours						
Créances et emplois assimilés						
Clients	3 240 741.00	3 240 741.00	1 240 741.00	1 240 741.00	1 240 741.00	
Autres débiteurs						
Impôts et assimilés						
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés						
Placements et autres actifs financiers courants						
Tresorerie	29 659 986.62	32 652 818.50	38 206 767.93	41 922 005.91	45 677 469.44	
TOTAL ACTIF COURANT	32 900 727.62	35 895 559.50	39 447 508.93	43 162 746.91	46 918 210.44	
TOTAL GENERAL ACTIF	43 730 379.31	45 304 211.19	47 439 160.62	49 735 398.60	52 071 862.13	
Entreprise ☒ / ☒ / COMM Détail Viande	octobre 2019					

الملحق رقم (6) : الميزانية جانب الخصوم - للسنوات المالية 2019-2023

BILANS PROVISIONNELS (PASSIF)						
ACTIF	EX 2019	EX 2020	EX 2021	EX 2022	EX 2023	
CAPITAUX PROPRES						
Capital sous	6 018 185.00	8 594 580.50	11 536 861.38	14 582 276.81	17 768 626.79	
Capital non appelé						
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)						
Ecart de réévaluation						
Ecart d'équivalence (1)						
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	3 716 995.90	4 280 421.88	4 439 100.43	4 655 922.98	4 772 036.53	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	3 273 471.81	3 273 471.81	3 273 471.81	3 273 471.81	3 273 471.81	
Part de la société consolidante (1)						
TOTAL I	13 008 652.31	16 148 484.19	19 249 433.62	22 511 671.60	25 814 135.13	
PASSIF NON - COURANTS						
Emprunts et dettes financières	4 830 000.00	3 864 000.00	2 898 000.00	1 932 000.00	966 000.00	
Impôts (différents et provisions)						
Autres dettes non courantes						
Provisions et produits constatés d'avance						
TOTAL II	4 830 000.00	3 864 000.00	2 898 000.00	1 932 000.00	966 000.00	
PASSIF COURANTS						
Fournisseurs et comptes rattachés						
Impôts						
Autres dettes	25 291 727.00	25 291 727.00	25 291 727.00	25 291 727.00	25 291 727.00	
Trésorerie passif						
TOTAL III	25 291 727.00	25 291 727.00	25 291 727.00	25 291 727.00	25 291 727.00	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	43 130 379.31	45 304 211.19	47 439 160.62	49 735 398.60	52 071 862.13	

Entreprise / COMM Détail Vande

octobre 2019



الملاحق رقم (7) : جدول حسابات النتائج . حسب الطبيعة للسنوات المالية 2019-2023

COMPTES DES RESULTATS - PROVISIONNELLS

	IX 2019	IX 2020	IX 2021	IX 2022	IX 2023
Ventes et produits annexes	40 000 000.00	42 000 000.00	44 100 000.00	46 305 000.00	48 620 250.00
Variation liés les produits finis et en cours					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	40 000 000.00	42 000 000.00	44 100 000.00	46 305 000.00	48 620 250.00
Achats consommés	-32 340 000.00	-32 628 000.00	-34 500 000.00	-36 300 000.00	-38 472 000.00
Services extérieurs et consommations	-150 000.00	-80 000.00	-49 200.00	-100 000.00	-80 000.00
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-32 490 000.00	-32 708 000.00	-34 549 200.00	-36 400 000.00	-38 552 000.00
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (1 - II)	7 510 000.00	9 292 000.00	9 550 800.00	9 905 000.00	10 068 250.00
Charges de personnel	-1 209 600.00	-1 209 600.00	-1 270 080.00	-1 270 080.00	-1 300 320.00
Impôts, taxes et versements assimilés	-1 900 000.00	-2 077 000.00	-2 174 750.00	-2 378 226.00	-2 461 221.00
IV - EXCIDENT BRUT D'EXPLOITATION	4 400 400.00	6 005 400.00	6 105 970.00	6 256 694.00	6 306 709.00
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles					
Dotation aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-526 158.12	-1 419 000.00	-1 419 000.00	-1 419 000.00	-1 419 000.00
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V - RESULTAT OPERATIONNEL	3 874 241.88	4 586 400.00	4 686 970.00	4 837 694.00	4 887 709.00
Produits financiers					
Charges financières	-157 246.38	-305 968.12	-247 869.57	-181 771.02	-115 672.47
VI - RESULTAT FINANCIER	-157 246.38	-305 968.12	-247 869.57	-181 771.02	-115 672.47
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	3 716 995.50	4 280 431.88	4 439 100.43	4 655 922.98	4 772 036.53
Impôts exigible sur résultats ordinaires					
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires					
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	40 000 000.00	42 000 000.00	44 100 000.00	46 305 000.00	48 620 250.00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-36 283 004.50	-37 719 568.12	-38 660 899.57	-41 649 077.02	-43 848 213.47
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 716 995.50	4 280 431.88	4 439 100.43	4 655 922.98	4 772 036.53
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)					
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)					
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE					
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	3 716 995.50	4 280 431.88	4 439 100.43	4 655 922.98	4 772 036.53

Entreprise ☒ / COMM Détail Viande

octobre 2019

